مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٥٧٥**

الثلاثاء، ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

1921861 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد لامبيرتو زانيير، المفوض السامي للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد كانت آخر مرة أقدم فيها إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن أوكرانيا في ٢٥ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8516) عقب انتخاب الرئيس فولوديمير زيلينسكي في ٢١ نيسان/أبريل.

واليوم، يجتمع المجلس مرة أخرى قبل أيام فقط من إجراء انتخابات مهمة، في ٢١ تموز/يوليه، سيتوجه فيها الأوكرانيون إلى مراكز الاقتراع لانتخاب ممثليهم في البرلمان، المعروف باسم ”فرخوفنا رادا“. ونأمل أن تُجرى الانتخابات بطريقة سلمية وديمقراطية أيضا وأن تكون شاملة للجميع، بما في ذلك السماح بأوسع مشاركة للمرأة.

وقد شدد الرئيس زيلينسكي في خطاب تنصيبه على الحاجة إلى السلام والوحدة وعلى رفض السياسات الباعثة على الشقاق. وأكد استعداده للدخول في حوار من أجل النهوض بالإصلاحات الداخلية وإنهاء النزاع المستمر منذ خمس سنوات في شرق أوكرانيا. وتجد الأمم المتحدة هذه التصريحات التي تشدد على الحوار والسلام والشمول مشجعة. ونرحب بالجهود المبذولة لإجراء حوار على جميع الصعد، بما في ذلك على الصعيد الثنائي بين رئيسي الدولتين، ونأمل أن يسفر ذلك عن توليد مزيد من الزخم من أجل حل النزاع.

إن جلسة المجلس اليوم تتزامن مع بدء نفاذ القانون المتعلق بكفالة استخدام اللغة الأوكرانية بوصفها اللغة الرسمية للدولة. وكان البرلمان الأوكراني قد اعتمد ذلك القانون، الذي ينظم استخدام الأوكرانية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة في طائفة واسعة من المهام والخدمات الحكومية، في ٢٥ نيسان/أبريل وجرى توقيعه ليصبح قانونا في ١٥ أيار/مايو

وقد اعتُمد القانون بعد قراءتين وإثر النظر في أكثر من ٢ ٠٠٠ تعديل، أُدرجت ٨٠٠ منها في القانون. وعلى الرغم من أن سريان الكثير من أحكام القانون يبدأ اليوم، فإنه ينص أيضا على فترة انتقالية تمتد من ستة أشهر إلى عشر سنوات لتنفيذ الأحكام الأخرى. كما يشترط القانون أن يقدم مجلس الوزراء إلى البرلمان مشروع قانون بشأن إعمال حقوق الأقليات القومية في أوكرانيا بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

وبينما أثار القانون الجديد شواغل داخل أوكرانيا وخارجها، فقد وصفته السلطات الأوكرانية بأنه يتسق مع دستور أوكرانيا، ولا سيما المادة ١٠ التي تتناول مسألة اللغة الرسمية ولغات الأقليات، وكذلك مع التشريعات الوطنية للبلد والتزاماته الدولية.

وفي إطار عملية الإبلاغ المنتظمة، تابعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان العملية التشريعية وتشاطرت توصياتها المبنية على المعايير الدولية مع السلطات المعنية. وبينما

عولجت العديد من النقاط الخلافية في الصيغة النهائية، لا يزال هذا القانون يثير القلق.

وتوصي المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تضع الحكومة الأوكرانية، كما ينص القانون المتعلق باللغة الرسمية، قانونا بشأن إعمال حقوق الأقليات القومية في أوكرانيا من أجل كفالة وجود علاقة منصفة بين حماية حقوق الأقليات والحفاظ على اللغة الرسمية للدولة بوصفها أداة للاندماج في المجتمع. وينبغي القيام بذلك دونما مزيد من التأخير.

كما تعكف لجنة فينسيا التابعة لمجلس أوروبا على تحليل القانون. ومن المتوقع أن تناقش اللجنة مسودة فتواها بعد الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٢١ تموز/يوليه.

وفي هذا السياق، نرحب بالتصريح الذي أدلى به الرئيس زيلينسكي في وقت سابق من أن القانون سيخضع لتحليل مستفيض. ويحدونا الأمل في أن يمهد ذلك الطريق لاتخاذ مزيد من التدابير لحماية حقوق الأقليات.

كما قدم مكتب المفوض السامي للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا النصح للسلطات الأوكرانية بشأن مسائل اللغات لضمان الخروج بتشريع متوازن يوحد المجتمع الأوكراني على اختلاف أطيافه. ولذلك، فإنني أرحب بحضور المفوض السامي للمنظمة، السيد لامبرتو زانيير، لتقديم إحاطة إلى المجلس شخصيا بشأن هذه المسألة.

إن هذه هي المرة الرابعة منذ بداية عام ٢٠١٩ التي يجتمع فيها مجلس الأمن بشأن أوكرانيا. وتجري عملية الانتقال السياسي الحالية في أوكرانيا على خلفية النزاع الدائر في دونباس، التي لا يزال العديد من سكانها يواجهون التحديات اليومية الخطيرة التي ينطوي عليها أي نزاع قائم.

وقد شهدنا خلال الأسابيع الأخيرة علامات على إمكانية اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين الحالة الأمنية والإنسانية على طول خط التماس، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الكافية في فريق الاتصال الثلاثي. ونرحب بما تم في ٢٦ حزيران/يونيه من فض للاشتباك بين القوات وإزالة المعدات من عند نقطة تفتيش ستانتسيا لوهانسكا، وفق ما أفادت به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. وينبغي مواصلة تعزيز هذه الخطوات. ونأمل أن تُتخذ خطوات أخرى لبناء الثقة، بما في ذلك إصلاح جسر ستانتسيا لوهانسكا لعبور المشاة والإفراج عن المحتجزين.

غير أننا نلاحظ مع الأسف الإخفاق المستمر في إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. ونود مرة أخرى أن نكرر دعوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جميع الجهات المعنية إلى العمل بصورة بناءة، بما في ذلك أثناء اجتماع فريق الاتصال الثلاثي غدا، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة دون مزيد من التأخير. وينبغي أن يرافق تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار سحبُ الأسلحة الثقيلة من المناطق المأهولة بالسكان وفض الاشتباك بين القوات وتوفير الحماية للمدنيين وللبنية التحتية المدنية الحيوية.

لا تزال الحالة في خط التماس متقلّبة وغير قابلة للنبؤ. ويؤدي التصعيد الدوري للأعمال الحربية إلى تصاعد مستويات مختلفة من كثافة الاشتباكات العسكرية. ورغم الحوادث الأمنية المستمرة والقيود المفروضة على أنشطة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها تواصل الاضطلاع بولايتها البالغة الأهمية تحت قيادة كبير المراقبين الجديد السفير هاليت تشيفيك.

وفي الوقت نفسه لا تزال التكلفة البشرية للنزاع في تزايد. ولا يزال المدنيون العاديون مستهدفين ويعانون من القصف العشوائي بشكل يومي وكذلك من تهديد الألغام الأرضية. وقد سجلت المفوضية خلال هذا العام وحده حتى ٣٠ حزيران/يونيه وقوع ٩١ ضحية مدنية جراءالنزاع، ١٣ قتيلاً و ٧٨ جريحًا. ولا تزال الأعمال القتالية تتسبب أيضا في تدمير البنية التحتية

المدنية وتعطيلها. وخلال الفترة من شهر أيار/مايو إلى حزيران/يونيه، تعرضت محطة تصفية دونيتسك التي تزود حوالي ٠٠٠ ٣٨٠ شخص بالمياه النظيفة على جانبي خط الاتصال لإطلاق النار في ثلاث مناسبات منفصلة. وتعرضت حتى الآن هذا العام منشآت المياه للهجوم أكثر من ٦٠ مرة. وتعرضت المدارس أيضًا للهجوم ١٧ مرة ويشكل ذلك بالفعل زيادة مقارنة بعام ٢٠١٨.

ونكرر مرة أخرى أنه يتعين على أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين. ويجب على الجميع احترام القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين وإتاحة الخدمات الحيوية لهم. وتقدم المنظمات الإنسانية الإغاثة إلى المجتمعات الأضعف على جانبي خط التماس، ولكن الوصول الآمن والمستدام إلى جميع المحتاجين، على نحو يمكن التنبؤ به، لا يزال يمثل تحديًا. ويجب عدم تسييس عمل هذه المنظمات استخدامه من قبل أي طرف.

وقد افق المجلس بالإجماع على مجموعة التدابير الواردة في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك. وأكد المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2018/12 المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ مرة أخرى بالإجماع محورية اتفاقات مينسك، وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ عقد المجلس جلسة خاصة (انظر S/PV.8461) ركزت على تنفيذ اتفاقات مينسك. وتتوقع الأمم المتحدة أن تعالَج أية شواغل تتعلق باتفاقات مينسك من خلال الحوار البناء ضمن أشكال التفاوض الحالية، مع الاحترام التام لروح ونص الاتفاقات وبغية تنفيذ اتفاقات مينسك برمتها.

وأمام أوكرانيا اليوم فرصة لمواصلة البناء على سجل الإصلاح الخاص بها وتنشيط الجهود الدبلوماسية لحل النزاع المستمر منذ خمس سنوات في شرق أوكرانيا. وسيتطلب ذلك أولاً وقبل كل شيء إرادة سياسية من جانب جميع المعنيين في إطار المساعي ذات الأهمية الحاسمة لإحلال السلام. ونأمل في أن يعقب التصريحات المشجعة الأخيرة بعد الانتخابات البرلمانية وتشكيل حكومة جديدة، اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب جميع الأطراف الفاعلة لإحداث ديناميكية إيجابية في نهاية المطاف لتنفيذ اتفاقات مينسك.

وقد أكد الأمين العام في رسالة التهنئة التي وجهها إلى الرئيس زيلينسكي دعم الأمم المتحدة الكامل للجهود الحاسمة التي بذلتها رباعية نورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحل النزاع في شرق أوكرانيا. وأكد مجددا التزام الأمم المتحدة بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وفي بيئة إقليمية وعالمية تتزايد هشاشتها تتيح فرصة حل النزاع في شرق أوكرانيا إمكانية لتحقيق السلام والأمن بشكل أكبر في أوروبا ولا ينبغي تفويتها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد زانيير.

السيد زانيير (*تكلم بالإنكليزية*): بعد دعوتكم لي لإحاطة مجلس الأمن سيدي الرئيس، يسرني أن أعرض عليكم بعض وجهات نظري بشأن المسألة المطروحة، تمشيا مع ولايتي الخاصة بمنع نشوب النزاعات وبالقدر الذي يسمح به شرط السرية الوارد فيها.

وسيعقد مكتبي في وقت لاحق من هذا الأسبوع، على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، اجتماعًا مع المنظمات الإقليمية الأخرى لبحث الكيفية التي يمكن بها لسياسات التكامل الناجحة المساعدة على تعزيز تماسك المجتمعات المتنوعة وقدرتها على مواجهة الأزمات.

وسنركز بوجه خاص على دور الشباب وأهمية اتباع سياسات متوازنة في مجال التعليم كأدوات لتعزيز المشاركة الكاملة لكل فرد في المجتمع في الحياة العامة.

وقد وضع مكتبي على مر السنين مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات التي تتناول مسائل مهمة مثل التعليم واستخدام اللغة، وتشكل تلك التوصيات أساس تعاوننا مع جميع الدول ذات الصلة الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في دول أوروبا. واستنادا إلى تلك المبادئ التوجيهية والتوصيات أيضا، تعاون المفوضون السامون المعنيون بالأقليات القومية المتعاقبون منذ أكثر من عقدين مع سلطات أوكرانيا بشأن مجموعات مختلفة من السياسات المتعلقة بإدماج المجتمع الأوكراني المتنوع، لا سيما بشأن القضايا المتعلقة باللغة والتعليم. ومنذ أن توليت منصبي، تابعت عن كثب اعتماد قانون التعليم لعام ٢٠١٧، وكل مرحلة من مراحل صياغة القانون المتعلق بضمان جعل اللغة الأوكرانية لغة رسمية للدولة.

وفي هذا الصدد زرت أوكرانيا عدة مرات للتواصل مع السلطات وممثلي طوائف الأقليات الوطنية والمحاورين الآخرين ذوي الصلة. وكما أشرت في عدد من المناسبات في تفاعلي مع الحكومة والبرلمان الأوكراني، فإن لأوكرانيا بالفعل كل الحق في توطيد دور لغة الدولة لتعزيز الشعور المشترك بالانتماء. ومع ذلك ينبغي موازنة الخطوات في هذا الاتجاه بالجهود المتضافرة لاستيعاب التنوع العرقي واللغوي في البلد. وتبعا لذلك ينبغي مراعاة حقوق الأقليات بما في ذلك في مجالي اللغة والتعليم واحترامها تمشيا مع التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعايير الدولية.

وينبغي في الظروف المثالية أن يتم اتباع سياسة لغوية متوازنة وعملية، من خلال الوسائل والحوافز الإيجابية بدلاً من العقوبات، فضلاً عن مراعاة الخصائص الإقليمية، وذلك أيضًا بهدف تسهيل التقدم في حل النزاع في أوكرانيا وحولها. ومن شأن ذلك أن يساعد على تهيئة بيئة مواتية لزيادة استخدام لغة الدولة كأداة لتحقيق الاندماج.

وينبغي إجراء مشاورات شاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الأقليات القومية في كل مرحلة من مراحل العملية للتوصل إلى توافق مجتمعي واسع، وزيادة الملكية والتوصل إلى سياسة شاملة ومقبولة من الطرفين. ويمكن أن يساعد رأي وإسهامات المؤسسات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك لجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا، على ضمان توافق التشريعات المتعلقة باللغات مع المعايير الدولية. ويجب تطوير التشريعات المتعلقة باللغة والأقليات القومية بطريقة شاملة لضمان الاتساق وتجنب الثغرات في الإطار التشريعي المتعلق بالأقليات القومية.

وسُن قانون ضمان جعل الأوكرانية لغة رسمية خلال زيارتي إلى كييف في شهر أيار/مايو. ومن ثم ناقشت ذلك الموضوع والتشريع المرتقب الذي ينظم استخدام اللغات في البلد مع الإدارة الرئاسية المنتهية ولايتها وعدة وزارات، وكذلك مع رؤساء جميع اللجان ذات الصلة في البرلمان الأوكراني. وعرضت أيضًا وجهات نظري فيما يتعلق بالسياسة اللغوية لأوكرانيا في مقال نُشر عشية زيارتي، وكذلك في الرسالة التي وجهتها إلى الرئيس زيلينسكي عقب زيارتي، وأشرت فيها إلى السبل الممكنة لتحقيق تقدم، كما أشرت إلى ضرورة معالجة مسألة اللغة بطريقة توحد مجتمع أوكرانيا المتنوع بدلاً من تقسيمه. كما أشرت إلى أن الرئيس زيلينسكي قدم نفس وجهة النظر هذه في خطاب تنصيبه.

وفيما يتعلق بنص القانون، فيما يلي الاعتبارات الرئيسية التي أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إليها.

مقارنة بالنص المعتمد في القراءة الأولى، تتضمن النسخة الصادرة فترات انتقالية متباينة لتنفيذ الأحكام اللغوية في مختلف مجالات استخدام لغة الدولة. وأرحب بكون قانون لغة الدولة يمدد الفترة الانتقالية لتنفيذ المادة ٧ من قانون التعليم حتى عام ٢٠٢٣ بالنسبة للغات الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك يظل التمييز

بين لغات الاتحاد الأوروبي واللغات غير التابعة للاتحاد الأوروبي، كما أوضحت لجنة فينيسيا فيما يتعلق بقانون التعليم، مصدر قلق، ولا يزال النص يحتوي على بعض عناصر النهج العقابي. حيث ينشئ القانون مكتب المفوض ولا يسند له فقط ولاية مراقبة تنفيذ القانون الخاص بلغة الدولة، ولكن أيضًا سلطة إصدار الإنذارات والغرامات.

كما أحطت علما بالإشارة الواردة في القانون والتزام السلطات باعتماد تشريعات لإعمال حقوق الأقليات القومية في غضون ستة أشهر، وأعتبر ذلك نية إيجابية. ومع ذلك فإن القانون الخاص بلغة الدولة، بصرف النظر عن هذا الالتزام المعلن، لا يكفل قدرا كافيا من الوضوح القانوني، ولا يقدم ضمانات كافية لحماية الحقوق اللغوية للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية. ولذلك ففي انتظار اعتماد ذلك القانون المرتقب بشأن حقوق الأقليات القومية، تظل حماية حقوقها اللغوية غير واضحة.

والوضع المثالي هو أن تُستكمل سياسة أوكرانيا المتعلقة باللغة بتحديث الإطار القانوني العام لحماية حقوق الأقليات القومية، بما في ذلك في المجال اللغوي، عن طريق اعتماد قانون شامل. وينبغي استشارة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما ممثلي الأقليات القومية، على نحو فعال بشأن سن ذلك التشريع.

وبالنيابة عن مؤسستي، فإنني ما زلت راغبا وملتزما بمساعدة القيادة الجديدة والحكومة الجديدة في وضع سياسات واقعية وتطلعية، بما في ذلك في مجال التعليم، تتماشى مع التزامات أوكرانيا الدولية وترسي أساسا متينا لبناء مجتمع متماسك ومتكامل بشكل جيد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد زانيير على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر رئاسة بيرو على عقد جلسة اليوم.

وأود أن أبدأ بالقول بأننا نوافق تماما على أن حماية وتعزيز لغة الأغلبية القومية هي مسؤولية جميع الدول، بما فيها أوكرانيا. ونحن لا نعترض على اللغة الأوكرانية، وهي، بالمناسبة، لغة مفهومة ومحبوبة ولها مكانتها في روسيا. غير أننا نتكلم دفاعا عن اللغة الروسية. فقد اعتمدت السلطات الأوكرانية المتحيزة أساليب شديدة القسوة شبيهة بأساليب القرون الوسطى للقضاء عليها. وحظرت التخاطب باللغة الروسية في معظم الأماكن العامة، الأمر الذي يتعارض مع جميع اتفاقيات حماية مصالح الأقليات القومية وحقوق الإنسان الأساسية. وهو يتعارض مع المنطق السليم والقواعد الأساسية للسلوك المتحضر.

ولنأخذ مثالا من مقابلة صحفية مع السيد ميكياتا بوتورايف، وهو مرشح للبرلمان الأوكراني ومستشار لرئيس أوكرانيا بشأن القضايا السياسية. وقد اقترح في تلك المقابلة أن تعاد تسمية اللغة الروسية ”بالروسيانية“ وأن تعاد تسمية روسيا ”بموسكوفيا“؛ وكذلك اقترح أن تُستخدم اللغة الروسية كسلاح ضد بلدنا.

وتحسبا للسؤال الذي من المؤكد أننا سنسمعه اليوم، ما صلة مسألة اللغات بجدول أعمال مجلس الأمن؟ إن هذه المسألة ترتبط ارتباطا مباشرا بجدول أعمال المجلس. فالوثيقة التي وقعها الرئيس السابق بوروشينكو في ١٥ أيار/مايو تشكل انتهاكا مباشرا لنص وروح مجموعة تدابير تنفيذ اتفاقات مينسك التي اعتمدها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ولذلك، ينبغي لنا جميعا أن نجري تقييما مبدئيا ومحايدا للقانون الأوكراني الجديد. وآمل أن يقاوم جميع زملائنا إغراء حماية كييف من النقد المُسوغ الناتج عن اعتماد ذلك القانون وأن يتفادوا تكريس جلستنا لمواضيع

أخرى. ولنتذكر أن الأحكام الرئيسية الواردة في الوثيقة – التي تنص على فرض الطابع الأوكراني بأكثر الطرق وحشية على جميع مجالات الحياة العامة وتفرض تدريجيا غرامات على عدم استخدام اللغة الأوكرانية – تدخل حيز النفاذ اليوم. وسيُحرم المواطنون الناطقون بالروسية في البلد من فرصة التعلم بلغتهم الأم، بما في ذلك في الجامعات والمدارس.

وأنا لن أكرر اليوم ما سبق أن قلته ولن أعطي أمثلة محددة من نص القانون. فقد سبق لي القيام بذلك في ٢٠ أيار/مايو (انظر S/PV.8529). ومنذ ذلك الحين، لم نجد، لا نحن ولا سكان البلد من الناطقين بالروسية، أي سبب يدعونا إلى اتباع نهج مختلف. فالمسألة ليست مسألة داخلية في أوكرانيا. ونحن نرفض ذلك التفسير رفضا قاطعا. وبالنسبة لأولئك الذين يفهمون حقا التاريخ الأوكراني الحديث، من الواضح أن مسألة الهوية اللغوية والثقافية تكمن في صميم الصدع المأساوي الذي أصاب البلد منذ الانقلاب الذي قادته حركة ''الميدان'' في عام ٢٠١٤. وقد ورد التهديد بحظر الروسية كلغة رسمية في المنطقة الجنوبية الشرقية على لسان ممثلي ''الميدان'' الذين استولوا على السلطة. وذلك، بدوره، أدى إلى انقسامات داخلية ومواجهات، أسفرت عن الأزمة الحالية المستمرة وعن تقسيم أراضي البلد.

وبناء على ذلك، إذا لم تُحل المشكلة بروح وفاق ووئام عامة، فلن يُحرز تقدم حقيقي نحو التماسك. وعليه، لا يمكن أن تكون هناك نهاية للنزاع المحلي بين الأشقاء في شرق أوكرانيا. ومن يحاولون الدفاع عن الإجراءات التي اتخذتها سلطات ''الميدان'' يدعون أن ذلك الإجراء موجه نحو دعم اللغة الرسمية للدولة من حيث صلتها بمسألة لغات الأقليات القومية. وأن ذلك يشمل أيضا الأوكرانيين الناطقين بالروسية. وقد يبدو الأمر منطقيا غير أن أي خبير موضوعي بالشأن الأوكراني سيؤكد أنه يصعب تطبيق نهج كهذا في ذلك البلد. فالناطقون بالروسية في أوكرانيا ليسوا أقلية وطنية بالمعنى التقليدي للمصطلح. وبرغم إحصاءات ''الميدان'' الرسمية، التي تفيد بأن اللغة الروسية لم تعد مستخدمة في أوكرانيا، فإن سائر المصادر والدراسات الاستقصائية الأخرى تبين أن الروسية لا تزال اللغة الأصلية أو المفضلة للتخاطب بالنسبة لغالبية سكان أوكرانيا.

ووفقا لمؤسسة غالوب الأمريكية للأبحاث، فقد قال ٨٣ في المائة من عينة الدراسة في أواخر العقد الأول من القرن الحالي أن اللغة الروسية هي لغتهم المفضلة وأنها مادة شديدة الأهمية تُدرس في المدارس. وكشفت نتائج البحث على محرك غوغل في عام ٢٠١٤ عن أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من الاستفسارات البحثية الناشئة من أوكرانيا كانت باللغة الروسية. وقد اضطُر حتى أقوى القائمين على الدعاية في حركة ''الميدان'' للاعتراف بأن اللغة الروسية هي اللغة الأم لما لا يقل عن ٢٥ في المائة من السكان الأوكرانيين. ألا توضح تلك الإحصاءات أن التدابير التقييدية والعقابية ضد اللغة الروسية في ذلك البلد تؤدي، على أقل تقدير، إلى تأجيج الانقسامات والمواجهات الاجتماعية؟ وبالمناسبة، فإن السلطات الأوكرانية الجديدة، التي أيدها ٧٥ في المائة من الأوكرانيين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أعربت من البداية عن شكوكها بشأن سداد سياسة الإضفاء القسري للطابع الأوكراني على البلد وتشكيل ما يشبه محاكم التفتيش اللغوية. وأوضح الرئيس الجديد فولوديمير زيلينسكي وفريقه مرارا أنهم يعتزمون، بعد تشكيل برلمان أوكراني جديد، تمحيص مدى جدارة القانون المتعلق بلغة الدولة الأوكرانية.

كما أن برلمان أوكرانيا – أو فرخوفنا رادا – لديه عدة أسئلة بشأن القانون. ففي ٢١ حزيران/يونيه، قدم برلمانيون التماسا إلى المحكمة الدستورية في أوكرانيا بشأن قانون لغة الدولة الأوكرانية، قائلين إنه يتعارض مع الدستور وينتهك حق المواطنين في استخدام لغتهم الأصلية، ومن ثم يهيء مناخا من التعصب في المجتمع. وقد قُدم اليوم مشروع قانون في البرلمان الأوكراني لإلغاء قانون اللغة، الذي ينتهك اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية

لحماية الأقليات القومية والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات.

وفي ظل تلك الظروف، يتوقف الكثير اليوم علينا. فيمكن لأعضاء المجلس إما أن يخدموا مصالح ساسة ”الميدان“ الذين فقدوا مصداقيتهم، برئاسة الرئيس السابق بوروشينكو، مدعين أن قانون لغة الدولة ينبغي أن يُعتمد بهدوء من دون انتقاد، أو يمكنهم أن يبعثوا برسالة واضحة مفادها أن النضال من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية ينبغي ألا ينحدر إلى انتهاك حقوق السكان الناطقين بالروسية في أوكرانيا. وبصفة خاصة، صرح الرئيس السابق بوروشينكو مؤخرا بأنه ما دام السيد زيلينسكي يتكلم الروسية، فإن البلد في خطر. وتكررت التهديدات التي تعرض لها في ذلك الصدد مِن جانب مَن يسمون بنشطاء حركة ”الميدان“ القوميين. ولا يوجد توافق في الآراء بشأن مسألة اللغات في أوكرانيا. وكان اعتماد القانون المتعلق باللغات قرارا سياسيا بحتا لا يعبر عن رأي السكان الأوكرانيين والحالة الراهنة في البلد والسمات الفريدة للمجتمع الأوكراني المتعدد القوميات.

ولكي لا نغذي مثل هذه العقلية المشوهة والخطرة على أوكرانيا، نقترح أن نبعث برسالة واضحة اليوم تؤكد دعم المجلس للوحدة والتلاحم بين الأوكرانيين، بدلا من الانقسام. فذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به معا، بالأفعال لا بالأقوال، أن نبرهن على التزامنا المشترك باتفاقات مينسك، التي ترفض أوكرانيا رفضا قاطعا الامتثال لها.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تأييد الولايات المتحدة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية لا يتزعزع. فنحن ملتزمون بالعمل مع الشعب الأوكراني على النهوض بالديمقراطية والرخاء واجتثاث الفساد.

وقد أعرب الرئيس ترامب للرئيس زيلينسكي عن تشديده على هذه الرسالة في أعقاب انتخابات سلمية وتنافسية جسدت حيوية الديمقراطية في أوكرانيا.

أدت أعمال روسيا في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٣ ٠٠٠ من الوفيات المتصلة بالنزاع، بمن في ذلك أكثر من ٣٠٠ من الجنود الأوكرانيين الذين قتلوا أو جرحوا هذه السنة في النزاع في شرقي أوكرانيا الذي أججته روسيا. وفي مواجهة عدوان روسيا وجهودها لتقويض البلد، فإن أوكرانيا بدلا من ذلك تزداد اتحادا وتماسكا وقوة وقدرة على الصمود.

ونرحب بالفرصة المتاحة اليوم لمناقشة المسائل التي تواجهها الأقليات في أوكرانيا. ومنذ عام ٢٠١٤، نفذت قوات الاحتلال الروسية حملة من أعمال العنف، بما في ذلك عشرات عمليات القتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري والسجن والتعذيب ضد تتار القرم والأوكرانيين العرقيين وغيرهم. وندعو روسيا إلى الكف عن اعتداءاتها المنهجية على طائفة تتار القرم في أوكرانيا والرعايا الأوكرانيين في القرم ومنطقة دونباس.

ونلاحظ بقلق منع روسيا للتعليم بلغات الأقليات القومية في القرم. ولا يتلقى سوى ٢٤٩ من التلاميذ تعليمهم باللغة الأوكرانية هذا العام، وهو رقم انخفض من ١٢ ٦٩٤ من الأطفال في السنة الدراسية قبل بدء الاحتلال الروسي، وفقا للبيانات التي جمعتها بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

وعلى النقيض من ذلك، نشيد بدعم الرئيس زلينسكي للجهود الرامية إلى استخدام اللغة الأوكرانية بغية تعزيز الوحدة الوطنية. وبينما يعد الرئيس زلينسكي باتخاذ خطوات لتعزيز العلاقات بين كييف والأوكرانيين الذين يعيشون في شرقي أوكرانيا، فإن روسيا تقوض الوحدة بشكل دائم، على نحو ما جسده مؤخرا قرارها المتعلق بإصدار جوازات سفر للأوكرانيين المقيمين في مناطق النزاع.

وبقلوب يعتصرها الألم، نستحضر ما وقع في مثل يوم غد قبل خمس سنوات عندما قُتل ٢٩٨ من المدنيين الأبرياء في حادث إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH-17. وتعرب الولايات المتحدة مرة أخرى عن أعمق مشاعر التعاطف

مع أسر وأصدقاء الضحايا وتدعو إلى إحقاق العدالة من أجل من فقدوا أرواحهم.

وكما أوضحت النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق المشترك، فإن قاذفة الصواريخ من طراز ”BUK“ المستخدمة لإسقاط طائرة الركاب كانت تملكها وفي عهدة اللواء الروسي ٥٣ المضاد للطائرات. وقد نُقلت القاذفة إلى داخل إقليم أوكرانيي سيادي، وأُطلقت من إقليم تسيطر عليه روسيا والقوات بقيادة روسية في شرقي أوكرانيا ثم أُعيدت إلى الأراضي الروسية. ونذكر بطلب مجلس الأمن بأن يُحاسب المسؤولون وأن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا مع الجهود الرامية إلى كفالة المحاسبة. ونناشد روسيا أن تحترم القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) وتمتثل له، وتضمن تقديم أي أفراد متهمين حاليا في روسيا إلى العدالة.

وفي الآونة الأخيرة، صعدت روسيا أنشطة العدائية عندما منعت السفن البحرية الأوكرانية من المرور المشروع وهاجمتها بالقرب من مضيق كيرتش في تشرين الثاني/نوفمبر. وتدعو الولايات المتحدة روسيا إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك مياهها الإقليمية، ونكرر مناشدتنا روسيا الإفراج فورا عن السفن البحرية الأوكرانية المحتجزة وأفراد طاقمها. وسيكون ذلك دليلا هاما على استعداد روسيا للتواصل بشكل بناء أكثر مع أوكرانيا.

ويجب على روسيا أن تنهي احتلالها لشبه جزيرة القرم في أوكرانيا. إن ما فرضناه من جزاءات متصلة بالقرم سيظل قائما حتى تعيد روسيا السيطرة على شبه الجزيرة إلى أوكرانيا، والجزاءات التي فرضناها على روسيا بسبب عدوانها في شرقي أوكرانيا ستظل قائمة حتى تنفذ روسيا تنفيذا كاملا اتفاقات مينسك. وكما ذكر وزير الخارجية بومبيو في إعلاننا بشأن شبه جزيرة القرم في العام الماضي، فإن الولايات المتحدة ترفض محاولات روسيا لضم شبه جزيرة القرم وتتعهد بمواصلة تلك السياسة حتى تستعيد أوكرانيا سلامتها الإقليمية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد لامبرتو زانيير على إحاطتيهما بشأن الحالة الصعبة التي تواجهها أوكرانيا بسبب نزاع ينبغي ألا ننسى أنه أودى بحياة أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص.

وهذه الحالة ليست نتيجة لاعتماد القانون المتعلق باستخدام الأوكرانية كلغة وطنية، في ٢٥ نيسان/أبريل. فهذا القانون لا يهدد بأي حال من الأحوال السلم والأمن الدوليين. ومن حق الأوكرانيين تحديد خياراتهم فيما يتعلق بالسياسات اللغوية، في جملة أمور، مع احترام التزاماتهم الاتحاد الأوروبية والدولية. والانتخابات البرلمانية المبكرة المزمع إجراؤها يوم الأحد المقبل ستسهم في ذلك.

بيد أن الانتهاكات المتعددة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية منذ عام ٢٠١٤ مصدر قلق كبير وتهديد للسلم والأمن الدوليين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام فرنسا بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها وسيادتها ضمن حدودها المعترف بها دوليا. وفرنسا لا ولن تعترف بالضم غير الشرعي للقرم. كما أؤكد مجددا إدانة فرنسا لقرار روسيا المتعلق بتيسير منح الجنسية الروسية للمواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في بعض المناطق من مقاطعات دونيتسك ولوغانسك. وباتخاذ روسيا لذلك القرار، فإنها تقوض بشكل متعمد روح اتفاقات مينسك.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة للحادث المأساوي لإسقاط إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH-17، فإن قلوبنا مع أسر وأحباء الضحايا البالغ عددهم ٢٩٨. إنهم يستحقون كشف الحقيقة وتحديد الجناة وإحقاق العدالة وفقا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وعلاوة على ذلك، تدعو فرنسا إلى الإفراج عن البحارة الأوكرانيين الـ ٢٤ الذين احتجزوا أثناء الحادث البحري في

مضيق كيرتش في تشرين الثاني/نوفمبر، على نحو ما طالبت به المحكمة الدولية لقانون البحار في أيار/مايو.

وأود الآن أن أشدد على نقطتين.

أولا، حدثت بعض التطورات الإيجابية في الأسابيع والأيام الأخيرة. فبقيادة الرئيس الأوكراني فولوديمير زلينسكي، استؤنفت أعمال فريق الاتصال الثلاثي بطريقة بناءة منذ ٥ حزيران/يونيه. ومرة أخرى بمبادرة من السلطات الأوكرانية الجديدة، نُفذ فض الاشتباك بين القوات في المنطقة النموذجية في ستانيستيا لوهانسكا في ٣٠ حزيران/يونيه. وهذه خطوة هامة إلى الأمام من حيث الأمن تمهد السبيل لتحقيق تحسينات في الحالة الإنسانية. وأود أيضا أن أشيد باستئناف الاتصالات الثنائية على أعلى المستويات بين أوكرانيا وروسيا، الذي تجلى في إجراء مكالمة هاتفية بين رئيس أوكرانيا ورئيس الاتحاد الروسي في ١١ تموز/يوليه.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أنه من الضروري الآن إيجاد زخم استنادا إلى تلك التطورات الإيجابية الأولى، التي تولد الثقة التي لا غنى عنها لتسوية النزاع. إننا نتحمل مسؤولية إزاء ٣,٥ مليون شخص يعانون كل يوم نتيجة للنزاع. ولهذا السبب تظل فرنسا، إلى جانب ألمانيا، ملتزمة التزاما راسخا بصيغة نورماندي. وقد استضافت فرنسا اجتماعا للمستشاري الدبلوماسيين بتلك الصيغة في ١٢ تموز/يوليه في باريس، أدى إلى استئناف الإجراءات وتبادل الآراء على نحو بناء. واتُفق على مجموعة من التدابير ذات الأولوية يتعين على الأطراف اتخاذها في الأسابيع المقبلة. ومن مسؤوليتها الآن كفالة ترجمتها إلى إجراءات ملموسة.

ومن الضروري على نحو خاص إحراز تقدم سريع فيما يتعلق بعمليات تبادل الأسرى التي جرت آخرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ووقف إطلاق النار يُحترم احتراما حقيقيا، وتحسين الحالة الإنسانية وسحب الأسلحة الثقيلة وإزالة الألغام. وبمجرد وضع الإطار القانوني اللازم، فإن الانتخابات المحلية الديمقراطية ستمكن من تنفيذ أحكام اللامركزية المنصوص عليها في اتفاقات مينسك.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أدعو الجميع هنا إلى التحلي باليقظة. فرغم أن التطورات الأخيرة مشجعة، فإنها لا تزال هشة. والظروف الراهنة تتيح فرصة لإيجاد زخم جديد إيجابي وبناء على نحو أكبر من أجل إحياء عملية السلام. ومن واجبنا جميعا أن نغتنم الفرصة باتباع المسار الصعب للحوار والتعاون. وستحل الذكرى السنوية الخامسة لإبرام اتفاقات مينسك قريبا، وقد حان الوقت لتنفيذها أخيرا.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا على دعتنا إلى المشاركة في هذه الجلسة، كما نشكر السيدة ديكارلو والسيد زانيير على إحاطتيهما الهامتين.

تغتنم الجمهورية الدومينيكية هذه الفرصة لتحيي تنصيب الرئيس الأوكراني الجديد فولوديمير زيلينسكي. ونرحب بالتصريحات الصادرة عن إعطاء الأولوية لتسوية النزاع في المنطقة الشرقية من البلد. ونتمنى له كثيرا من النجاح في إدارته.

لقد نظر مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى اتفاقات مينسك بوصفها تعبيرا عن المصلحة المشروعة للأطراف في تحقيق السلام المستدام. لكن وبعد مرور ما يزيد على أربع سنوات على توقيع الاتفاقات، ما زلنا نشهد استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار والحاجة المسببة للقلق إلى المساعدة الإنسانية للمدنيين في منطقة النزاع والعدد المهول للأشخاص المقدّر بحوالي ٤ ملايين الذين يعانون من الجوع والبؤس والواقع المؤلم لعدم تمكن نحو ١,٥ مليون من الأشخاص المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم. ويضاف إلى ذلك استمرار التدابير الانفرادية التي لا تسهم في دفع عملية السلام قدما.

وندعو مرة أخرى الأطراف إلى تهدئة مواقفها وإفساح المجال للحوار وتجديد التزامها بالسلام وتعددية الأطراف فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات. وتحث الجمهورية الدومينيكية الأطراف على ضمان المصلحة الجماعية واحترام حقوق الإنسان وتوفير الضمانات والحريات لجميع السكان، الأغلبية والأقلية، بما في ذلك الحقوق والامتيازات المتعلقة بلغة الأقلية.

وفي سياق جلسة اليوم فإن من الضروري العمل على إجراء تقييم محايد لوضع الأقليات. وتحقيقا لتلك الغاية نشدد مرة أخرى على أن من الضروري مواصلة الحوار مع جميع الأطراف المعنية. ومن الضروري أيضا أن نمضي قدما ودون إبطاء بغية الوصول إلى حل دائم. ولتحقيق ذلك فإننا ندعو الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء أحادي من شأنه أن يعرقل عملية تنفيذ الاتفاقات ويعقّد الجهود المبذولة لبناء السلام بين الشعب الأوكراني وفي المناطق المحيطة.

وختاما تؤكد الجمهورية الدومينيكية مرة أخرى إقرارها بوحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الجهود المتواصلة والدعم العرفي للمنظمة والمجتمع الدولي بهدف التغلب على المصاعب التي ما زال يعاني منها الشعب الأوكراني منذ سنوات في ظروف النزاع. وعليه ندعو إلى الحفاظ على الظروف المواتية لاستمرار الحوار بين الأطراف في إطار صيغة نورماندي الحالية وفريق الاتصال الثلاثي ونصر على التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك بغية إنهاء النزاعات واستعادة السلم والأمن الدوليين في أوكرانيا والمنطقة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمفوض السامي لامبرتو زانيير على إحاطتيهما الشاملتين.

وأود أن أهنئ شعب أوكرانيا على تنصيب الرئيس فولوديمير زيلينسكي في ٢٠ أيار/مايو. ونتمنى كل النجاح لرئيس أوكرانيا وشعبها في التصدي لجميع التحديات التي تواجهها أوكرانيا في طريق تحقيق السلام والرخاء.

وأعربت إندونيسيا في الكثير من المناسبات السابقة عن موقفها فيما يتعلق باحترام سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وشددنا أيضا على ضرورة ممارسة جميع الأطراف لضبط النفس وإدارة الأزمة بروح المسؤولية واحترام القانون الدولي. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تنفذ جميع الأطراف المعنية تنفيذا كاملا القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، نحترم احتراما تاما اختصاص أوكرانيا الوطني في شؤونها الداخلية للبلد، بما في ذلك مراجعة وضع اللغة الأوكرانية وجعلها لغة وطنية في البلد على النحو المنصوص عليه في القانون المعتمد في ١٥ أيار/مايو. وبوصفنا بلدا يضم ما يزيد على ٣٠٠ مجموعة عرقية وأكثر من ٧٠٠ لغة حية تتفهم إندونيسيا تماما القوة الموحدة للغة باعتبارها جوهر اللغة بالذات: توحيد الناس بدلا من تفرقتهم. وقد ظل ذلك دأبنا دائما ونأمل أن يؤخذ في الاعتبار بروح الشمول هذه بما فيها احترام حقوق الأقليات لضمان بناء مجتمع موحد وسلام دائم في أوكرانيا.

وبالتالي فإننا نحيط علما بعزم الرئيس زيلينسكي على إجراء تحليل شامل للقانون لضمان الاحترام الكامل للحقوق الدستورية ومصالح المواطنين الأوكرانيين من جميع الأعراق والأديان والخلفيات.

ثانيا، لا يمكننا التشديد بما يكفي على أهمية تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا. ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك الواردة في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ويعدُّ التنفيذ الكامل لتلك الالتزامات ضروريا لأجل التسوية السلمية للنزاع وتجنب المزيد من تصعيده. وعليه نحث جميع الأطراف على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لضمان إنهاء النزاع

وتحقيق السلام والاستقرار في أوكرانيا. ويجب على جميع الأطراف الكف عن اتخاذ الإجراءات التي ربما تفسر على أنها تضر بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

ثالثا، نشيد بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال الثلاثي في تيسير تنفيذ اتفاقات مينسك ورصده. ونحث جميع الأطراف على دعم وضمان تنفيذ ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فضلا عن تعاونها بصورة فعالة.

وأخيرا، أود أن أشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن تحقيق أي حل مستدام للأزمة إلا من خلال حوار حقيقي بين الأطراف بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونؤيد تأييدا تاما جميع الجهود البناءة الرامية إلى الحل السلمي للنزاع في أوكرانيا وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمفوض السامي زانيير على إحاطاتيهما.

لقد ظلت الصين دائما على موقفها الموضوعي والمحايد إزاء مسألة أوكرانيا. ونعرب عن سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية بما فيها أوكرانيا. وترى الصين أنه يجب على جميع الأطراف المعنية أن تنفذ تنفيذا كاملا القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك، وتظل ملتزمة بالاتجاه العام للتسوية السياسية والسعي بنشاط إلى إيجاد حل متوازن وشامل ودائم للمسألة الأوكرانية.

وتشمل الحالة في أوكرانيا عوامل تاريخية معاصرة ومعقّدة. وتؤيد الصين الأطراف المعنية في جهودها الرامية إلى حل خلافاتها ذات الصلة بسرعة عن طريق الحوار والتفاوض، على أساس مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الفئات الإقليمية والعرقية في أوكرانيا، بما يتيح التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة لجميع الأطراف.

وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور بنّاء ويعمل على تهيئة بيئة خارجية مواتية للتسوية السليمة للمسائل ذات الصلة وتعزيز السلام الاستقرار والتنمية في أوكرانيا وتعزيز الوئام بين مختلف المجموعات العرقية وترسيخ التعايش السلمي بين أوكرانيا والبلدان الأخرى في المنطقة.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد زانيير على إحاطته.

عندما قرر مجلس الأمن عدم عقد جلسة بشأن هذه المسألة في يوم تنصيب الرئيس زيلينسكي، اتهم السفير الروسي المجلس بممارسة نوع من أنواع الرقابة. حسنا، ليس هناك رقابة. ها نحن نناقش المسألة. حينئذ، عرض على روسيا اختيار أي موعد آخر تريده، لكنها أصرت على أنه علينا أن نجتمع في يوم التنصيب. أي بلد حول هذه الطاولة ما كان ليعتقد أن ذلك غير ضروري واستفزازي وفيه عدم احترام إذا اقترح في في المنطقة التي ينتمي إليها؟

نحن الآن في هذه الجلسة، كما قلنا حينئذ أننا سوف نناقش أوكرانيا، وينبغي ألا يكون هناك أي رقابة. ولذلك فقد أدهشني عدم سماع السفير الروسي يوضح لماذا تواصل روسيا تسليح الانفصاليين في شرق أوكرانيا، ولماذا ترفض روسيا تنفيذ اتفاقات مينسك، ولماذا تواصل احتجاز الجنود الأوكرانيين الـ ٢٤ بصورة غير قانونية أو لماذا تمارس الاضطهاد ضد طائفة التتار في شبه جزيرة القرم التي ضمتها بصورة غير قانونية؟ تلك هي المسائل التي تستدعي مواصلة النقاش حول هذه الطاولة.

وأود أن أتناول سياسة أوكرانيا المتعلقة بلغة الدولة. من المهم أن نقوم بذلك في سياق استمرار محاولات روسيا لتقويض استقلال أوكرانيا. نحن نرفض الصلة الواهية التي تقيمها روسيا بين القانون الخاصة باللغة واتفاقات مينسك، وندعو روسيا إلى تحمل مسؤوليتها عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك.

وكما سمعنا، فإن مشروع القانون المتعلق بكفالة استخدام اللغة الأوكرانية باعتبارها لغة الدولة، الذي اعتمده البرلمان الأوكراني في ٢٥ نيسان/أبريل، يهدف إلى تعزيز دور اللغة الأوكرانية في الحياة العامة. ونلاحظ أن القانون يشترط أن يقوم البرلمان الأوكراني بسن تشريع آخر بشأن إعمال حقوق الشعوب الأصلية والأقليات القومية في أوكرانيا. ونرحب بحقيقة أن القانون يطلب إلى البرلمان الأوكراني إصدار تشريع إضافي لحماية حقوق الشعوب الأصلية والأقليات القومية. وبطبيعة الحال، نتوقع أن تفي أوكرانيا بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك ما يتعلق باتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات. وأتفق مع السيد زانيير على أن نص القانون ينبغي أن يوحد لا أن يفرق مجتمعا متنوعا.

لا يزال الأوكرانيون يعانون نتيجة النزاع الذي تؤججه روسيا. قتل حوالي ٠٠٠ ١٣ شخص. وتنكر روسيا أنها تقدم الأسلحة والأفراد، ولكن إن لم يكن لديها ما تخفيه، لماذا تعرقل روسيا والانفصاليون الذين تساندهم وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى منطقة الحدود الأوكرانية الروسية الواقعة خارج نطاق سيطرة الحكومة الأوكرانية؟ ولماذا لم تقدم روسيا بعد أي تفسير لإسقاط مركبة مسيرة بدون طيار بعيدة المدى تابعة لبعثة الرصد الخاصة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي على الحدود الواقعة خارج سيطرة الحكومة الأوكرانية؟ نحن ندعو روسيا إلى القيام بدورها في كفالة تسوية الحالة الأمنية والإنسانية في شرق أوكرانيا.

قبل ثلاثة أشهر، بعد يوم واحد من الفوز الساحق للرئيس زيلينسكي في انتخابات ديمقراطية، قررت روسيا قررت أن تسهل على المواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في شرق أوكرانيا الحصول على الجنسية الروسية. أظهر ذلك تجاهلا واضحا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ويتعارض مع روح وأهداف اتفاقات مينسك. تؤيد المملكة المتحدة استعداد الاتحاد الأوروبي الرد على ذلك، بما في ذلك من خلال عدم الاعتراف بجوازات السفر الروسية التي تصدر بما يتعارض مع اتفاقات مينسك. وأذكر أن روسيا قامت بغزو جورجيا بحجة حماية المواطنين الروس. من المهم أن لا تكون هناك خطة من هذا القبيل في أوكرانيا.

وترحب المملكة المتحدة بالجهود التي يبذلها الرئيس زيلينسكي لمعالجة أزمة أوكرانيا وتقف على أهبة الاستعداد لدعم جهوده الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية وإحلال السلام في منطقة دونباس. كما أننا نواصل دعم جهود شركائنا فيما يتعلق بعملية مينسك ونحن على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة حسب الاقتضاء. على جميع الأطراف مسؤوليات بموجب اتفاقات مينسك، ونتوقع أن نرى سحب الأفراد الروس والأسلحة الروسية التي جرى تزويد الانفصاليين الذين تدعمهم روسيا بها وأن نشهد وصول وتسليم وتوزيع المساعدات الإنسانية بصورة آمنة إلى من هم في حاجة إليها. وأرحب بالمعلومات التي قدمتها لنا وكيلة الأمين العام ديكارلو حول بعض التحسينات الأخيرة في هذا الصدد.

الحالة في شبه جزيرة القرم التي جرى ضمها بصورة غير قانونية بائسة. ونأسف لاستمرار اضطهاد تتار القرم، بما في ذلك الاعتقال التعسفي لـ ٢٤ فردا في سيمفيروبول في آذار/مارس. وندعو روسيا إلى الإفراج فورا عن جميع السجناء السياسيين وإتاحة الوصول غير المقيد لمنظمات رصد حقوق الإنسان. كما ندعو روسيا إلى الإفراج فورا عن جنود البحرية الأوكرانية الـ ٢٤ المحتجزين منذ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تمشيا مع حكم المحكمة الدولية لقانون البحار الصادر في ٢٥ أيار/مايو.

يصادف الغد الذكرى السنوية الخامسة لإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17، مما أسفر عن الوفاة المأساوية لـ ٢٩٨ شخصا كانوا على متنها. تستحق أسر وأصدقاء من قضوا إقامة العدل. ونرحب بإدانة أربعة أشخاص متهمين بارتكاب هذه الهجمات، ونحث روسيا على التعاون الكامل مع الادعاء وفقا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وفي اليوم التالي لانتخاب الرئيس زيلينسكي ديمقراطيا بأغلبية ساحقة، بدأت روسيا تطبيق قانون جوازات السفر الجديد. في يوم تنصيب الرئيس زيلينسكي، حاولت روسيا وفشلت في عقد جلسة لمجلس الأمن لصرف الانتباه. وبدلا من ذلك العدوان، لماذا لا تتعاون روسيا مع الرئيس زيلينسكي على التخفيف من حدة التوترات بدلا من تأجيجها في شرق أوكرانيا وتنسحب من الأراضي الأوكرانية؟

نريد الدخول في حوار بناء مع روسيا بشأن القضايا ذات الأهمية. ولكن من دواعي الأسف العميق أن روسيا، من خلال أعمالها، تواصل انتهاك القواعد والمعايير والقانون الدولي المكلفين نحن الجالسون حول هذه الطاولة بالحفاظ عليها. أحث روسيا على اختيار مسار بديل للذي تتبعه حاليا. ولكن حتى تقوم بذلك، على المجتمع الدولي أن يقف بحزم في معارضته لمحاولات روسيا المستمرة لزعزعة استقرار وتقويض أوكرانيا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد لامبرتو زانيير على إسهاماتهما في إحاطة اليوم.

نحن نعتقد اعتقادا قويا بأن العدوان الروسي على أوكرانيا وسلامتها الإقليمية يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد السلطات الأوكرانية المشروعة لقانون ليس تهديدا لهما. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على بعض الحقائق المتعلقة بالأزمة الراهنة في أوكرانيا وحولها، والتي أثارها الاتحاد الروسي منذ عام ٢٠١٤ وأججها عمدا.

إن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبلغ بشكل منتظم عن انتهاكات لوقف إطلاق النار وتفجيرات وحوادث. ويسجل مراقبو بعثة الرصد مئات الانتهاكات لوقف إطلاق النار كل يوم، بما في ذلك نشر الأسلحة المحظورة بموجب اتفاقات مينسك. والغالبية العظمى من انتهاكات وقف إطلاق النار وعمليات النشر غير القانونية والقيود المفروضة على التنقل ترتكبها التشكيلات العسكرية غير المشروعة التي تدعمها وتسيطر عليها روسيا في مناطق دونباس التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية. ونأسف لأن التشكيلات المسلحة التي تسيطر عليها روسيا تقوض فعالية بعثة الرصد الخاصة عن طريق تقييد حرية حركة المراقبين وترهيبهم وشن هجمات على أصول البعثة.

لا ينبغي مطلقا أن يشك أحد في أن هجوم روسيا على أوكرانيا في عام ٢٠١٤ وضمها بصورة غير قانونية للقرم كان عملا من أعمال العدوان وانتهاكا صارخا للحظر المفروض على استخدام القوة. إن روسيا هي التي استخدمت استفتاء صوريا لتسيطر على جزء من بلد ذي سيادة، وليست أوكرانيا. وهاجمت السفن الروسية الزوارق وأسرت أفراد أطقمها في مضيق كيرتش. مرة أخرى، وليست أوكرانيا. وفي هذا الصدد، لأوكرانيا الحق في تشجيع لغتها الوطنية.

والقائمة تطول؛ انتخابات غير قانونية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة حكومة أوكرانيا في عام ٢٠١٨، وإدخال التعامل بالروبل والاعتراف الرسمي بالوثائق التي استخدمتها الهيئات العسكرية غير القانونية في بعض أجزاء منطقة دونباس. فكيف يظل المرء يحاول المساواة بين أعمال كل من الجانبين ويدعو كلا الطرفين إلى التحلي بضبط النفس والنوايا الحسنة؟

وفي أيار/مايو، حكمت المحكمة الدولية لقانون البحار بوجوب أن تفرج روسيا فوراً عن السفن المحتجزة في مضيق كيرتش وبتحرير البحارة الـ ٢٤ الذين كانوا على متنها. لقد انقضى قرابة شهرين منذ صدور الحكم وتواصل روسيا تجاهل القرار الملزم قانوناً، عارضة بدلاً من ذلك نقل البحارة ومحاكمتهم على الأراضي الأوكرانية وفقاً للقانون الروسي، وهو من الواضح أمر غير مقبول.

وعلى الرغم من عدم تنفيذ روسيا لالتزاماتها الأمنية، أوفت الحكومة الأوكرانية بعدد من التزاماتها السياسية – وقّع الرئيس

على قانون بشأن الوضع الخاص في منطقة دونباس، وأقر برلمان أوكرانيا (فيرخوفنا رادا) قانون عفو عام، ودعت أوكرانيا مراراً وتكراراً إلى تبادل المحتجزين. وفي الآونة الأخيرة، أثبت الجانب الأوكراني التزامه بنهج بنّاء لتحقيق حلّ للنزاع، وذلك بالشروع في سحب قواته بالقرب من ستانتسيا لوهانسكا.

وتظلّ الاستجابة قاتمة. فعلى الرغم من التقدم المحرز في فض الاشتباك في ستانتسيا لوهانسكا، لا تزال بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تلحظ وجوداً عسكرياً روسياً في مناطق ينبغي ألا يكون فيها هذا الوجود العسكري. وعلاوة على ذلك، لم يؤيد الاتحاد الروسي ما يسمى وقف إطلاق النار خلال موسم الحصاد الذي اقترحته أوكرانيا في اجتماع فريق الاتصال الثلاثي. ويستحيل اتخاذ خطوات سياسية أخرى – بما في ذلك الانتخابات المحلية في دونباس، المعقودة بموجب القانون الأوكراني – بينما لا تزال أجزاء من شرقي أوكرانيا تحت السيطرة الروسية.

وتواصل روسيا سياستها القائمة على التجاهل الصارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي فيما يخص أوكرانيا. وتواصل الإجراءات التي تتخذها روسيا تقويض عملية السلام، ولا سيما اتفاقات مينسك لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، التي تحدد الطرائق اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتنصّ على إعادة أراضي أوكرانيا المحتلة احتلالاً مؤقتاً.

وخلال جلسة المجلس السابقة بشأن هذه الأزمة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.8516)، أدانت بولندا قرار روسيا بالمنح العاجل للجنسية الروسية للمواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها روسيا من إقليمي دونتسك ولوهانسك التابعين لأوكرانيا. وقد كان هذا أول تحدّ ولن يكون الأخير – بالتأكيد – الذي تضعه السلطات الروسية أمام الرئيس الجديد لأوكرانيا. ومن المخيب للآمال أن نرى روسيا غير قادرة على الاستجابة بصورة إيجابية وبناءة. فلا يسع موسكو إلا أن تواصل أساليبها القائمة على وضع العصي في العجلات للإيقاع بالآخرين.

ولا يزال تمادي روسيا في تأجيج التوترات في دونباس تحدياً مباشراً للأمن الدولي، له آثار خطيرة على النظام القانوني الدولي الذي يحمي السلامة الإقليمية والسيادة لجميع الدول. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل بهذه السلسلة من تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي وألا يُقر بها وأن يرد على سلوك روسيا غير المقبول وغير القانوني.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى قرب حلول الذكرى السنوية الخامسة لإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، التي راح ضحيتها ٢٩٨ شخصاً من ١٧ بلداً. وننعي أولئك الذين فقدوا أرواحهم ونطمئن أسر الضحايا إلى أننا سندعم جهود المحققين لترسيخ الحقيقة والعدالة والمساءلة عن إسقاط الرحلة MH-17. وندعو جميع الدول، بما في ذلك الاتحاد الروسي، إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الجهود الرامية إلى تحديد المسؤولية عن إسقاط الرحلة MH-17، تمشياً مع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وفي الختام، أود التأكيد مرة أخرى على دعم بولندا الذي لا يتزعزع لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد العتيبي (الكويت): أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد لامبرتو زانيير على إحاطتيهما.

تؤمن دولة الكويت بأن جميع الدول لها الحق في اعتماد اللغة الرسمية للدولة من خلال دستورها، والتي تعتبر من أهم عناصر الدعم لوجود الدولة وهويتها. وفي هذا السياق، فإن استخدام اللغات في أوكرانيا يضمنه دستورها ويحدده القانون، كما أن المادة العاشرة من الدستور تنصّ على أن اللغة الرسمية لدولة أوكرانيا هي اللغة الأوكرانية، وتضمن الدولة تنمية واستخدام

اللغة الأوكرانية في كافة مناحي الحياة الاجتماعية وفي جميع أرجاء الأراضي الأوكرانية. وعلى الرغم من أن العديد من أحكام القانون قد دخلت حيز النفاذ في ١٦ تموز/يوليو ٢٠١٩، ينص القانون الذي ذكرناه سالفاً على وجود فترة انتقالية من ستة أشهر إلى عشر سنوات لتنفيذ عدد من الأحكام.

وفي السياق ذاته، قدمت كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي للأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، النصيحة للسلطات الأوكرانية بشأن المسائل اللغوية لصالح ضمان تشريعات متوازنة توحد مجتمع أوكرانيا المتنوع، ويحدونا الأمل في أن تنفذ الأطراف المعنية هذه الأحكام والتوصيات التي من شأنها أن تخفض حدة التوتر.

من جانب آخر، ندعو الجانبين إلى ضبط النفس واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتهدئة وخفض التوتر العسكري في بحر أزوف والالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونحثهما على إظهار الإرادة السياسية اللازمة نحو إعادة الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك لإنهاء النزاع وفي سبيل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة. كما نجدد الدعوة إلى أن الحوار يعد أفضل الوسائل السلمية لفض النزاعات والصراعات مهما تنوعت، استناداً إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. لذا نكرر مناشدتنا للأطراف للانخراط فيه بجدية وحسن نية حفاظاً على أمن واستقرار المنطقة والسعي إلى إيجاد حل شامل ومتوازن لهذه المسألة عن طريق الحوار، كما تنص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا المقام، ندعو إلى تعزيز الحوار بين الطرفين وعلى جميع المستويات من أجل إعطاء زخم أكبر لحل النزاع.

ومن جانب آخر، نتابع بقلق استمرار الأوضاع غير المستقرة في شرق أوكرانيا والتي دخلت عامها الخامس. وقد ترتبت عنها عواقب إنسانية وخيمة وآثار اقتصادية كبيرة أثرت على الحياة اليومية للسكان وأضرّت بالبنية التحتية. فهناك ما يفوق ٣,٥ مليون شخص من مجموع ٥,٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، فضلاً عن وجود ١,٥ مليون شخص من النازحين داخلياً. وعليه، نحث الجانبين على عدم اتخاذ أي خطوات تصعيدية أو خطوات تؤجج النزاع الدائر أو تعيق التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات مينسك، التي تمثل الإطار الوحيد المتفق عليه لتسوية النزاع في نطاقه الإقليمي.

وختاماً، نجدد التزامنا بوحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، آملين أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك للسلام بما فيها الالتزام الكامل بحزمة التدابير.

السيد بيكستين دو بويتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد لامبرتو زانيير على إحاطتيهما الثاقبتين.

لقد انتخب سكان أوكرانيا للتو رئيساً جديداً، هو السيد فولوديمير زيلينسكي، من خلال عملية انتخابية ديمقراطية. وقد كفل الرئيس السابق، السيد بوروشنكو، مرحلة انتقالية بنّاءة. وهذان إنجازان هامان في بيئة سياسية واقتصادية وأمنية يشوبها التعقيد. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب السيد زيلينسكي عن انفتاحه على جميع سكان أوكرانيا، بما في ذلك المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة. وفي الأيام الأخيرة، تواصل السيد زيلينسكي مع الحكومة الروسية لإجراء مشاورات. إن بلجيكا تشجع روسيا على المشاركة البناءة مع الرئيس الجديد، وندعو السلطات الروسية إلى أن تعتبر هذا الزخم السياسي في أوكرانيا فرصة لا ينبغي تفويتها.

إن تنفيذ اتفاقات مينسك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع. وينبغي لأوكرانيا على سبيل المثال مراعاة توصيات لجنة فينيسيا بشأن قانون التعليم بشكل كامل، وفقاً لالتزامها، ويجب أن يتوافق قانون استخدام اللغات مع الالتزامات الواردة في اتفاقات مينسك. لذلك نتوقع من جميع

الأطراف الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية قد تفاقم التوترات وتنفيذ تلك الاتفاقات على الفور وبالكامل والوفاء بالتزاماتها.

ويجب على جميع الجهات الفاعلة احترام وقف إطلاق النار والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والهياكل المدنية. وتتحمل الأطراف مسؤولية تحسين وصول المساعدات الإنسانية من خلال كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني وإزالة العقبات البيروقراطية. ويجب على الأطراف ضمان حرية تنقل مراقبي منظمة الأمن والتعاون في جميع أرجاء أوكرانيا، بما في ذلك على طول الحدود الأوكرانية – الروسية وفي شبه جزيرة القرم. ويساورنا القلق بوجه خاص من استهداف الأدوات الفنية لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحظرها على نحو متواصل.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزامنا الثابت بسيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ونكرر الإعراب عن دعمنا للجهود التي يبذلها فريق الاتصال الثلاثي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصيغة نورماندي. ويحدونا الأمل أن يواصل الرئيس الجديد مسيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يحتاجها البلد، ولا سيما في سياق تنفيذ اتفاق الارتباط بالاتحاد الأوروبي. وستواصل بلجيكا تقديم دعمها لتلك العملية وكذلك للشعب الأوكراني.

ونكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء التصعيد في مضيق كيرتش وبحر آزوف وكذلك إزاء انتهاكات روسيا للقانون الدولي. وفي ذلك الصدد يؤسفنا أن روسيا لم تمتثل بعد لحكم المحكمة الدولية لقانون البحار الصادر في ٢٥ أيار/مايو. وندعو روسيا إلى الامتثال لذلك الحكم الملزم قانونا والإفراج دون تأخير عن ٢٤ من الأفراد العسكريين الذين أسروا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وكذلك عن السفن الثلاث.

وندين أي عرقلة لحركة الملاحة وحرية المرور في مضيق كيرتش. وقد تؤدي عسكرة القرم وأي استخدام غير قانوني للقوة إلى تفاقم زعزعة الاستقرار في المنطقة وتصعيد حدة التوترات. ونحث روسيا على ضمان حرية المرور عبر بحر آزوف دون عوائق وفقا للقانون الدولي البحري.

وكما ذكر زملاء آخرون، غدا سيصادف مرور خمس سنوات على إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 فوق الجزء الجنوبي من أوكرانيا. وأودى ذلك الحادث المأساوي بحياة ٢٩٨ شخصا، من بينهم العديد من البلجيكيين. وأعلن فريق التحقيق المشترك مؤخرا، الذي تشارك فيه بلجيكا، عن أسماء أربعة أشخاص يشتبه في ضلوعهم في تلك الجريمة. وتحديد هويتهم لا ينهي التحقيقات، ولا تزال بلجيكا تدعو جميع البلدان إلى التعاون وفقا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) حتى يمكن مقاضاة جميع المسؤولين وإقامة العدل بطريقة مستقلة ونزيهة وشفافة للضحايا وأسرهم.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشيد وفد بلدي بالسيدة روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام وبالسيد لامبرتو زانيير المفوض السامي المعني بالأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إحاطتيهما المفيدتين بشأن بدء نفاذ القانون الذي ينص على أن الأوكرانية هي اللغة الوطنية الوحيدة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩.

كلما أطلع مجلس الأمن على التطورات المثيرة للقلق في الحالة في أوكرانيا والمنطقة، واصلت كوت ديفوار دعوتها جميع الأطراف المعنية في الأزمة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإعطاء الأولوية للحوار كوسيلة لحل النزاع القائم بينها. إن بلدي لا يزال مقتنعا بأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك والمبادرات الانفرادية التي تفاقم التوترات تحد من احتمالات التوصل إلى حل سلمي للأزمة الراهنة في أوكرانيا. وفي هذا السياق المضطرب بشكل خاص والذي يؤججه مناخ عدم الثقة المتبادل، تؤكد كوت ديفوار من جديد اقتناعها بأنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين إلا بالحوار المستمر الذي يمكن التوصل إلى حل وسط بين الأطراف.

وفي ذلك الصدد، ترحب كوت ديفوار بالمقابلة الهاتفية في ١١ تموز/يوليه التي مكنت الرئيسين فولوديمير زيلينسكي وفلاديمير بوتين من مناقشة عدد من المواضيع، بما في ذلك الحالة في جنوب شرق أوكرانيا. وكوت ديفوار تود أن تعرب عن أملها في أن يمهد التبادل الهاتفي الطريق لمزيد من المشاورات بين الرئيسين بهدف استعادة الحوار الذي تمس الحاجة إليه في إطار صيغة نورماندي، بما في ذلك توسيع نطاقه المحتمل.

وفي الختام، لا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن استعادة السلام والتعايش السلمي أمر ممكن في أوكرانيا على الرغم من تعقيد الأزمة الراهنة. وينبغي للأطراف السياسية الفاعلة العمل من خلال الحوار صوب تحقيق التطلعات النبيلة لحماية المنطقة بأسرها من مواجهة ستترتب عليها عواقب إنسانية كارثية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): ننضم إلى الأعضاء الآخرين في الإعراب عن شكرنا للسيدة روزماري ديكارلو والسيد لامبرتو زانيير على إحاطتيهما المفصلتين اللتين أحطنا بهما علما بعناية.

إن وفد بلدي يولي اهتماما كبيرا للحالة في أوكرانيا، ولا سيما الأزمة المعقدة في الجزء الشرقي من البلد. ونعتقد أن الأزمة يجب حلها سياسيا لتحقيق الاستقرار في البلد ولتعزيز وتحسين العلاقات مع بلدان المنطقة. وبالنظر إلى الطابع المعقد لحالة الأمن والاستقرار والتنمية وهشاشتها، وهي الحالة التي ما زال يتعين حلها، فإننا نعتقد أن الأطراف المعنية يجب أن تظهر مزيدا من التصميم والرغبة لتحسين الحالة في شرق البلد.

وفي ذلك السياق، فإن وفد بلدي يدعو الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس بغية منع تسبب بعض الإجراءات والقرارات في تصعيد الحالة بينها مما يؤدي إلى عواقب طويلة الأجل. ونشجعها على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وزعزعة استقرارها وبالتالي تقويض جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك سعي مجلس الأمن إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. ولذلك نناشدها التعاون للحد من التوترات.

إن حكومة غينيا الاستوائية، كما كررت في مناسبات أخرى، تعتقد أن تنفيذ اتفاقات مينسك بالكامل لا يزال أمرا أساسيا لاستعادة السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ولذلك فإننا نأسف لانتهاكات وقف إطلاق النار التي ترتكب يوميا في خرق مباشر لاتفاقات مينسك، ونحث الأطراف على السعي إلى إيجاد حل للأزمة في الجزء الشرقي من البلد مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة التدابير الواردة في ذلك الاتفاق.

ونشير إلى أن اتفاقات مينسك الموقعة في شباط/فبراير ٢٠١٥ والمصدق عليها في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) تظل الأساس لالتزام المجتمع الدولي بالتسوية السلمية للنزاع في أوكرانيا. وبالتالي نحث الأطراف على التنفيذ الكامل للاتفاقات وتركيز جهودها على تيسير حوار شامل يحقق مصالح جميع المواطنين ويساعد على تعزيز علاقات الوئام بين مختلف المجموعات الإثنية في أوكرانيا.

وفي الختام، نشيد مرة أخرى بعمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في تقديم المعونة الإنسانية في المنطقة بغية تقديم المساعدة الحيوية. ونعرب أيضا عن تأييدنا وترحيبنا بجهود بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما في تيسير الحوار والحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وندعو الأطراف إلى إعطاء الأولوية للحوار وإبداء مزيد من الإرادة السياسية للمساعدة في تخفيف حدة التوترات والتوصل إلى حل دائم للأزمة.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بدايةً، نود أن نشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمفوض السامي زانيير على إحاطتيهما اليوم.

وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة على هذه الجلسة، ما تزال جنوب أفريقيا تواصل دعوة جميع الأطراف إلى تعزيز جميع الجهود

الدبلوماسية المبذولة لتجنب المزيد من التوترات والعمل لإيجاد حل دائم وسلمي على أساس من التعاون والحوار الحقيقي. ومن الأهمية البالغة أيضا أن تمتنع جميع الأطراف عن الأعمال التي ربما تُعتبر استفزازية وقد تضع مزيدا من العقبات أمام إيجاد حل سلمي للوضع.

ويؤدي عدم تنفيذ الاتفاقات القائمة إلى عواقب غير مقصودة. ونود أن نؤكد مرة أخرى ضرورة تنفيذ جميع الأطراف جميع التزاماتها كاملة بموجب اتفاقات مينسك التي توفر أفضل خريطة طريق للتسوية السلمية للقتال الحالي بما في ذلك في شرق أوكرانيا وتعزيز هدف السلام والاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع.

وختاما، ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في الحوار بروح من التوافق بغية المضي بالعملية قدما.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بملاحظة إيجابية وهي أن تدخلات روسيا والسيد نيبينزيا اليوم تشدد على أنه ينبغي ألا نقحم مسألة التشريع اللغوي في المواضيع الأخرى. وذلك أمر إيجابي لأننا نرى أن اعتماد أو مناقشة أي تشريع لغوي لا يشكّل تهديدا للسلم والأمن وليس بحاجة إلى مناقشته في مجلس الأمن. ونرى تحولا إيجابيا في موقف روسيا التي ما تزال تصر حتى الآن على مناقشة المسائل التي لا تتصل على نحو مباشر بالسلم والأمن الدوليين أو بمسائل حقوق الإنسان في جنيف. وذلك ما نرحب به.

وفيما يتعلق بالقانون نفسه فإننا نتفق مع ما قاله السيد زانيير: ينبغي أن يعمل التشريع اللغوي على توحيد الناس وليس التفريق بينهم. ونرحب بالإشارات الصادرة عن الرئيس الأوكراني الجديد.

وتود ألمانيا أن تحذو حذو روسيا في التشديد على مسائل حقوق الإنسان. ونود أن نذكر اليوم معاملة الأقليات في شبه جزيرة القرم المحتلة. فقد حُظرت وسائط الإعلام والمنظمات في القرم. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن منظمة هيومن رايتس ووتش إلى استهداف التتار في القرم واعتقالهم ومحاكمتهم دون استناد لأي دليل. ونناشد السلطات الروسية أن تحترم الحقوق الأساسية وحرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات وديانة الأقليات. وتتمثل الخلفية بطبيعة الحال في أن ما يحدث في القرم يعدُّ انتهاكا صارخا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من جراء احتلال روسيا غير المشروع للقرم.

وإذ نتحدث عن حقوق الإنسان التي تطرقت إليها روسيا أيضا، ما هي الإجراءات المتخذة لتعويض أسر ضحايا رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 البالغ عددهم ٢٩٨ من الرجال والنساء والأطفال الذين فقدوا حياتهم نتيجة إسقاطها بأسلحة روسية؟ وستكون أي بادرة من جانب روسيا غدا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لإسقاط تلك الطائرة موضع ترحيب كبير. وزرنا كولومبيا مؤخرا بصفتنا مجلس الأمن حيث شهدنا جميعا ما يسمى لجنة تقصي الحقائق. فلماذا لا تُنشأ لجنة لتقصي الحقائق لمعرفة ما حدث حتى تعرف أسر الضحايا حقيقة إسقاط الرحلة MH-17 ؟ وماذا عن ضحايا الانتهاك المستمر لوقف إطلاق النار؟ وعندما تتحدث روسيا عن تنفيذ اتفاقات مينسك فإن الفقرة الأولى والأهم في تلك الاتفاقات هي وقف إطلاق النار. ومع ذلك لا يزال انتهاك اتفاقات مينسك مستمرا وما زلنا نرى عدم سحب الأسلحة الثقيلة. وأود أيضا أن أذكر الهجوم المرفوض على إحدى المركبات الطبية الأوكرانية في ١ تموز/يوليه وأسفر عن ثلاث خسائر في الأرواح.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان فلا يزال هناك ٢٤ جنديا أوكرانيا محتجزين. ويشكّل مثل هذا الاحتجاز انتهاكا للقانون الدولي. وترى ألمانيا أن احترام القانون الدولي وقرارات المحاكم الدولية أمر أساسي بالنسبة لنظام دولي قائم على القواعد. وبوسعي أن أضيف بعض العناصر. وأشير إلى ما قاله زملائي ممثلو فرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة وبولندا. فهناك رئيس جديد لأوكرانيا. وقال الرئيس بوضوح أنه يريد التغلب على حالة الجمود. وأعرب

عن نوايا ما برح الوفد الألماني يثير إحداها في جميع مناقشات مجلس الأمن: ألا وهي جسر ستانتسيا لوهانسكا. وقرر الرئيس سحب قواته على الفور من جانب واحد وهو على استعداد لإعادة بناء الجسر. ونحن بحاجة إلى مبادرة كهذه من روسيا من شأنها أن تردد النوايا الصادرة عن أوكرانيا فيما يتعلق بالتخفيف من معاناة المواطنين لأن ذلك الجسر يشكل المعبر الوحيد بين المنطقة المحتلة المحيطة بلوهانسك وبقية أنحاء أوكرانيا.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة بصيغة نورماندي. وكان هناك اجتماع مجدٍ المستشارين. ونأمل في أن تسود الروح الجديدة التي أبداها رئيس أوكرانيا الجديد وأن يحرز الآن تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

ونشكر مقدمي الإحاطات هذا الصباح – السيدة روزماري ديكارلو والسيد لامبرتو زانيير – على إحاطتيهما. وأبدأ بالترحيب بالقرار الذي اتخذه رئيسا روسيا وأوكرانيا مؤخرا لاستئناف المحادثات في إطار صيغة نورماندي ومواصلة العمل على مستوى الخبراء بما في ذلك بهدف تبادل السجناء في المستقبل القريب.

واتساقا مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، تشيد بيرو وتدعم الجهود المبذولة في صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي لتيسير التوصل إلى حل سياسي للوضع في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. ونرى في ذلك الصدد أنه ينبغي للبلدين الاستفادة من تلك الفرص والآليات لأجل تعزيز الحوار والامتناع عن اتخاذ إجراءات تؤدي إلى تفاقم التوترات وتعوق فرص الحوار بين الأطراف.

وأحطنا علما في ذلك الصدد ببدء سريان قانون بشأن تعزيز استخدام اللغة الأوكرانية ونعرب عن شعورنا بالقلق من أن تتضرر حقوق الأقليات اللغوية في البلد مثل تلك التي تقطن في دونباس. وبالمثل نعرب عن شعورنا بالقلق من الأمر التنفيذي الروسي بتعجيل منح الجنسية الروسية لسكان تلك المناطق، لا سيما وأن الجماعات الانفصالية هي التي تسيطر عليها.

لذلك، وتماشيا مع قرار رئيسي البلدين، ندعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية إلى العمل معا من أجل تعزيز الثقة والحوار، وندعو إلى زيادة التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، بدءا بالتزام وقف إطلاق النار.

بالنسبة لبيرو، تظل اتفاقات مينسك الأساس القانوني للحالة في شرق أوكرانيا وكذلك للحل السياسي لها، ونؤيد مجموعة التدابير، وتنفيذها تنفيذا كاملا، وهي تدابير أقرها المجلس قبل أكثر من أربع سنوات. وفي ذلك الصدد، نغتنم هذه الفرصة للترحيب بقرار كلا الطرفين بسحب قواتهما ومدفعيتهما من منطقة ستانيتسيا لوهانسكا، مما يساعد أيضا على معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة هناك. ونعترف بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجهود التي تبذلها في الاضطلاع بتلك المهمة.

في الختام، أكرر التزامنا باستقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها داخل حدود معترف بها دوليا، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات مينسك.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أشكر أعضاء مجلس الأمن، وكذلك مقدمي الإحاطات الإعلامية، على ملاحظاتهم. وقد أحطنا علما بها جيدا.

قبل شهرين تقريبا، في ٢٠ أيار/مايو، أعلن مجلس الأمن بوضوح موقفه من الطلب الروسي بمناقشة قانون اللغة الأوكرانية برفضه لذلك الطلب (انظر S/PV.8529). بيد أن الممثل الروسي

أظهر في ذلك الوقت عدم احترام شائن لقواعد المجلس وأعضائه بإساءة استخدام حقه في الكلام تعليلا للتصويت والإدلاء ببيان مطول عن المضمون.

أما الآن فتريد روسيا مرة أخرى أن تتحدث عن قانون أوكرانيا المتعلق باستخدام اللغة الأوكرانية بوصفها اللغة الرسمية للدولة، كما لو أنه قد يهدد السلم والأمن الدوليين، وكما لو أنه لا توجد قضية أكثر منها أهمية في جدول أعمال المجلس. والواقع أن هذه المسألة لا علاقة لها على الإطلاق بالسلم والأمن الدوليين ولا علاقة لها بتنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

في ٢٢ أيار/مايو، وجهت رسالة إلى المجلس تتضمن حجة مفصلة بشأن المسألة، وترد في الوثيقة S/2019/422، وأذكرها هنا من قبيل التسهيل على أعضاء المجلس. أريد فقط أن أشدد على ما يلي.

إن البلد الذي قام، على مدى قرون، بقمع اللغة الأوكرانية والاستعاضة عنها باللغة الروسية بالقوة في جميع مناحي الحياة العامة، لا يمكنه أن يخبرنا الآن ما هي اللغة التي ينبغي لنا أن نستعملها محادثة وكتابة. دعونا نقارن. هناك مدارس أوكرانية في أستراليا، والأرجنتين، وسلوفاكيا وفي العديد من البلدان الأخرى. وروسيا، التي يعيش فيها حوالي ٣ ملايين أوكراني، هذا وفقا للتعداد الرسمي فقط، ولكن بشكل غير رسمي يعيش هناك عدد أكبر بكثير من ذلك، لا يوجد فيها مدرسة أوكرانية واحدة. وعلاوة على ذلك، كانت هناك سبع مدارس أوكرانية و ١٥ مدرسة لتتار القرم في شبه جزيرة القرم قبل الاحتلال الروسي في عام ٢٠١٤. وأغلقت سلطات الاحتلال جميع المدارس الأوكرانية ونصف مدارس تتار القرم. لا يسعني إلا أن أكرر كلمات مقتبسة من موعظة على الجبل:

”يَا مُرَائِي، أَخْرِجْ أَوَّلًا الْخَشَبَةَ مِنْ عَيْنِكَ، وَحِينَئِذٍ تُبْصِرُ جَيِّدًا أَنْ تُخْرِجَ الْقَذَى مِنْ عَيْنِ أَخِيكَ“. (الكتاب المقدس، متى، ٧: ٥)

فيما يتعلق بقانون لغتنا، اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى أن هذه هي قضيتنا الخاصة بنا التي تخضع إلى عملنا الخاص، وسوف نقوم بتسويتها بأنفسنا بمساعدة شركائنا، بمن فيهم المفوض السامي المعني بالأقليات القومية، ولجنة البندقية، وغيرها من المؤسسات الدولية ذات الصلة.

في كل مرة يثير فيها الوفد الروسي هذا الموضوع، يسعى إلى تحقيق هدف مزدوج، وهو ممارسة الضغط السياسي على أوكرانيا وصرف الانتباه عن المسائل الأخرى. ففي أيار/مايو، حاول فرض خطته على رئيس أوكرانيا المنتخب حديثا، الذي جرى تنصيبه في اليوم نفسه، وصرف الانتباه عن الذكرى السنوية لترحيل تتار القرم على يد نظام ستالين.

أما اليوم، فبإثارة موسكو لهذه المسألة الزائفة قبل أربعة أيام من الانتخابات البرلمانية في أوكرانيا، إنما تحاول تقديم الدعم السياسي للأحزاب الموالية لروسيا. وفي الوقت نفسه، تحاول موسكو تحويل الانتباه عن الذكرى السنوية لإسقاط الجيش الروسي للرحلة MH-17 التابعة للخطوط الماليزية في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، وعن تنفيذ اتفاقات مينسك، أو، على نحو أكثر دقة، عن استمرار روسيا في عدم تنفيذها. ولهذا السبب طلب وفدي من مجلس الأمن أن ينظر في التطورات المتصلة بالنزاع الروسي – الأوكراني الجاري حاليا، ونحن ممتنون لمناقشة اليوم.

هذه أول جلسة يعقدها المجلس عن النزاع الروسي الأوكراني بعد الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا. ولذلك، أود أن أكرر الالتزام الثابت للقيادة الجديدة لأوكرانيا بالطريقة السياسية – الدبلوماسية لحل الصراع. ولا يزال تنفيذ اتفاقات مينسك من بين أولوياتها العليا.

بعد أن تولى الرئيس زيلنسكي مهام منصبه رئيسا للدولة، اتخذ خطوات ملموسة نحو ضمان فعالية فريق الاتصال الثلاثي، وتنشيط نموذج نورماندي، وتحقيق فض الاشتباك بين القوات في

دونباس. وهكذا، أظهر الجانب الأوكراني في عمله نهجه البناء في البحث عن حل للنزاع. ماذا تلقينا في المقابل؟

على الرغم من الاتفاق الذي توصل إليه فريق الاتصال الثلاثي بشأن وقف إطلاق النار ابتداء من ٨ آذار/مارس، فإن قوات الاحتلال الروسية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك انتهكته حوالي ٢ ٠٠٠ مرة. وقد استخدمت الأسلحة الثقيلة، التي تحظرها اتفاقات مينسك، بما في ذلك الدبابات والمدفعية الثقيلة ومدافع الهاون، قرابة ٨٠٠ مرة. وقد أسفرت هذه الاستفزازات عن مقتل ٣٦ جنديا أوكرانيا. وأصيب نحو ٢٠٠ جندي بجروح. وفي حزيران/يونيه وحده، فقدت أوكرانيا تسعة أفراد عسكريين بسبب نيران العدو غير المبررة.

منذ تولي الرئيس الجديد منصبه، ضاعفت تقريبا القوات الروسية ووكلاؤها انتهاكاتها لوقف إطلاق النار. هل هذا ما تبدو عليه مقترحات السلام الروسية؟ وتعمدت القوات الروسية استهداف الهياكل الأساسية المدنية في جميع أنحاء المنطقة. هل هذه دعوة إلى المحادثات المباشرة التي يدعو إليها الاتحاد الروسي باستمرار؟ وقد دأبت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الإبلاغ بانتظام طوال خمس سنوات عن جميع هذه الانتهاكات، ولكن الوفد الروسي يفضل التحدث هنا عن قانون اللغات.

إن الحالة على أرض الواقع تبدو قاتمة للغاية، حيث لا تظهر روسيا أي مؤشر على استعدادها للتخلي عن أهدافها العدوانية في أوكرانيا. ولا يزال تنفيذ الكرملين لاتفاقات مينسك، أولا وقبل كل شيء في المجال الأمني، متوقفا. ولا يزال ”التجنيس“ غير القانوني مستمرا. ولا تزال الحالة الأمنية في دونباس آخذة في التدهور. ولم يبدأ بإنهاء احتلال شبه جزيرة القرم. ولا تزال موسكو تستخدم المواطنين الأوكرانيين كرهائن في حربها المختلطة ضد بلدي. ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والأوامر الملزمة للمحاكم والهيئات القضائية الدولية حبرا على ورق بالنسبة للاتحاد الروسي، الذي لا يزال ينكر أنه طرف في النزاع الذي دبره وبادر إليه ولا يزال يذكي نيرانه.

فلنعد إلى اتفاقات مينسك، أي إلى مجموعة التدابير المتخذة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، التي يجد السفير نيبنزيا متعة في أن يعظ أعضاء المجلس عنها.

فيما يتصل بالفقرة ١ المتعلقة بوقف فوري وشامل لإطلاق النار (انظر القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، المرفق)، كثَّفت القوات الروسية مؤخرا قصف المواقع العسكرية الأوكرانية والمناطق السكنية، مستخدمة المدفعية الثقيلة من عيار ١٢٢ ملليمترا و ١٥٢ ملليمترا. وفي ١ تموز/يوليه، استهدفت قوات الاحتلال الروسية بقذيفة مضادة للدبابات سيارة إسعاف تحمل كل ما يشير إلى مخصصة للنقل الطبي. ونتيجة ذلك، قُتل طبيبان أوكرانيان أثناء قيامهما بإجلاء جندي جريح بالقرب من قرية فوديان، وتوفي أحدهما لاحقا في المستشفى. ألم يكن المسلحون يعرفون أن قصف مركبة طبية انتهاك لقواعد القانون الإنساني الدولي؟ بالطبع كانوا يعرفون، ولا يزال الوفد الروسي يريد مناقشة استخدام اللغة الأوكرانية في الحياة العامة في بلدي. بالنسبة للذين نسوا، سأستشهد بالفقرة ١ من القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦):

> ”يدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف والهجمات والتهديدات ضد الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الطبية الذين يزاولون مهاما طبية حصرا وضد وسائل نقلهم ومعداتهم“.

ويؤكد الوفد الروسي باستمرار أنه لا توجد التزامات على موسكو بموجب اتفاقات مينسك، وأنها ليست سوى مراقب ووسيط نزيه. فلنرجع إلى الواقع فيما يتعلق بذلك الهذيان. إن الفيلقين الأول والثاني اللذين يشكلان القوة المقاتلة الرئيسية في أراضي دونباس المحتلة هما جزء لا يتجزأ من الجيش الثامن الروسي، الذي يوجد مقر قيادته في نوفوتشيركاسك بمقاطعة روستوف الروسية. والجيش الثامن هو القائم على توريد جميع

الأسلحة والذخائر والمعدات والوقود إلى دونباس المحتلة. ويشغل ضباط روس جميع المناصب القيادية المهمة في ذلك الجيش. ومن ثم، فإن المسؤولية عن دعم أي اتفاق لوقف إطلاق النار تقع على عاتق القيادة العسكرية الروسية وليس على بعض الميليشيات المحلية الوهمية. إن الوجود العسكري لروسيا ومشاركتها النشطة في الحرب حقيقة ثابتة مهما حاولت روسيا جاهدة إنكار ذلك.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، والمتصلة بسحب جميع الأسلحة الثقيلة بهدف إنشاء منطقة أمنية، تواصل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الإبلاغ عن وجود أسلحة في انتهاك لخطوط الانسحاب وخارج مواقع التخزين المعينة في أراضي دونباس التي تحتلها روسيا، وعن استمرار التزويد بالوقود وزيوت التشحيم والذخيرة. ولا تزال المئات من قطع الأسلحة الثقيلة الروسية تشكل تهديدا عسكريا مباشرا وخطيرا لأوكرانيا والمدافعين عنها. ولا يزال هناك الكثير مما هو مخفيٌّ عن أعين البعثة.

أما فيما يتعلق بالفقرة ٣ من مجموعة التدابير، المتعلقة بفعالية الرصد والتحقق من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لنظام وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة، فإنه وفقا لتقارير بعثة الرصد الخاصة، تفرض سلطات الاحتلال الروسي قيودا على أنشطة المراقبين. ويشمل ذلك منع البعثة من الوصول إلى نقاط العبور الحدودية في الأجزاء المحتلة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٠ من مجموعة التدابير، المتعلقة بانسحاب جميع التشكيلات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية والمرتزقة من أراضي أوكرانيا تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تؤكد التقارير الواردة من دونباس أنه لم يحدث أي انسحاب على الإطلاق. وبدلا من ذلك، نشهد تدفقا ممنهجا ومتواصلا للأسلحة الروسية الصنع، بما في ذلك أحدث الأنواع والذخائر عبر الجزء غير الخاضع للمراقبة من الحدود الدولية بين أوكرانيا وروسيا.

وأتساءل: هل يوجد بند من البنود المتعلقة بالأمن الواردة في اتفاقات مينسك يمكن اعتبار أن روسيا قد نفذته؟ لا شيء. ولا أي بند. فعلى الرغم من التقدم المحرز في فض الاشتباك في ستانتسيا لوهانسكا، لا تزال بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ترصد وجوداً عسكرياً روسياً في مناطق ينبغي ألا يكون فيها مثل هذا الوجود. وأفادت بعثة المنظمة بأنها رصدت رجالا يرتدون زيا شبيها بالزي العسكري، وكانوا يضعون بصورة غير قانونية شارات ساعد زرقاء اللون مكتوبا عليها ”المركز المشترك للمراقبة والتنسيق“. ونعتبر هذه الإجراءات التي يتخذها الجانب الروسي استفزازا آخر، لأنه اعتبارا من نهاية عام ٢٠١٧، فإن الجزء الأوكراني وحده من المركز المشترك للمراقبة والتنسيق هو الذي استمر في الاضطلاع بواجباته في الموقع. وكما سبق ذكره في المجلس في جلسات سابقة، فقد سحب الاتحاد الروسي بشكل انفرادي وبلا أساس ضباطه من ذلك الهيكل الثنائي. وليس هناك من هم مأذون لهم بأن يحلوا محلهم.

وعلى الرغم من الأدلة الوافرة على عدوان روسيا على أوكرانيا في دونباس، فإنها تواصل الإنكار. وهذا هو الأسلوب المعتاد لموسكو – إنكار ما هو واضح رغم توفر الأدلة. وبنفس الطريقة، أنكرت وجود قواتها في القرم ودورها في الاستيلاء على شبه الجزيرة. وبنفس الطريقة، أنكرت دورها في إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17، مما أدى إلى مقتل حوالي ٣٠٠ راكب. وغدا، سيصادف مرور خمس سنوات على تلك المأساة. وأود مرة أخرى أن أعرب عن خالص تعازي أوكرانيا لأسر جميع الضحايا، وأن أؤكد لهم أنه يجب خضوع الجناة للمساءلة، امتثالا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، وأن ذلك سيحدث.

وتؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها فريق التحقيق المشترك، الذي يضم محققين ومدعين عامين من هولندا وأستراليا

وبلجيكا وماليزيا وأوكرانيا. ويمثل بدء الملاحقة الجنائية معلما مهما في الكشف عن الحقيقة الكاملة وضمان تحقيق العدالة. ونرحب بالقرار الذي اتخذته هولندا وأستراليا بتحميل الاتحاد الروسي المسؤولية بموجب القانون الدولي عن دوره في إسقاط طائرة الرحلة MH-17.

وأود أيضا أن أذكِّر المجلس بالحدث الذي وقع في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، حينما هاجمت روسيا سفنا تابعة للبحرية الأوكرانية، وهي بيرديانسك ونيكوبول والقاطرة يانا كابو، واستولت عليها، فضلا عن أسر ٢٤ جنديا أوكرانيا. ولم يكن ذلك سوى عمل آخر من أعمال العدوان التي ارتكبها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا. وكان انتهاكا صارخا للمبدأ الأساسي للقانون الدولي العرفي وقانون البحار الدولي، ألا وهو، حصانة السفن الحربية. وتتجاهل روسيا علنا حصانة السفن الحربية وتنشئ سابقة خطيرة تلحق ضررا لا يمكن جبره بكامل نظام حرية الملاحة في أعالي البحار.

وما فتئت روسيا تنكر ذلك الفعل غير المشروع دوليا، ولكنها اليوم ذهبت إلى أبعد من ذلك. فهي تنكر اختصاص المحكمة الدولية لقانون البحار وتتجاهل أوامرها الملزمة. ففي ٢٥ أيار/مايو، قضت المحكمة الدولية لقانون البحار في القضية المتعلقة باحتجاز السفن الثلاث التابعة للبحرية الأوكرانية (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي) بأغلبية ١٩ صوتا مقابل صوت واحد بأنه يجب على روسيا الإفراج فورا عن السفن الثلاث وكفالة عودتها إلى عهدة أوكرانيا وإطلاق سراح جنودها الـ٢٤ والسماح لهم بالعودة إلى أوكرانيا. ولم تنفذ روسيا الحكم.

ونحن لا نعرف حالة تلك السفن العسكرية. ولكننا على علم بحالة الجنود الأربعة والعشرين الذين كانوا على ظهر هذه السفن. إنهم يقبعون في سجن روسي، هو سجن ليفورتوفو الرهيب. ونادرا ما يُسمح للقنصل الأوكراني بزيارتهم، وهم لم يروا أسرهم منذ أكثر من سبعة أشهر. وغدا، ستنظر محكمة روسية في استمرار احتجاز الجنود الأوكرانيين الأربعة والعشرين. وندعو الاتحاد الروسي إلى الامتثال، في نهاية المطاف، للأوامر الملزمة الصادرة عن المحكمة الدولية لقانون البحار والإفراج عن البحارة الأوكرانيين والسماح لهم بالعودة إلى أوكرانيا.

وتجاهل روسيا بصفة عامة للقانون الدولي واضحٌ إذ تكثف إدارة الاحتلال الروسي قمعها لسكان القرم بذريعة مكافحة الإرهاب. وذلك هو رد فعل روسيا على الجلسات، الجارية حاليا في محكمة العدل الدولية، بشأن تطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفي هيئة التحكيم في قضية النزاع المتعلق بحقوق الدول الساحلية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي).

وتواصل سلطات الاحتلال الروسي عدم توفير المساعدة الطبية المناسبة للمواطنين الأوكرانيين المحتجزين. وتتجاهل قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في ١١ حزيران/يونيه وترفض نقل المعوق إديم بكيروف، وهو من تتار القرم، إلى المستشفى. ويجب على روسيا أن تفرج فورا ودون شروط عن جميع المواطنين الأوكرانيين الذين يحتجزهم الكرملين بصورة غير مشروعة، بما في ذلك في الأجزاء التي تحتلها روسيا من أوكرانيا. وإلى أن يحدث ذلك، يجب تزويدهم بكل المساعدة الطبية اللازمة والحماية القانونية.

إن ازدراء روسيا الصارخ للهيئات القضائية الدولية ينبغي أن يلقى ردا مناسبا. وندعو إلى تعزيز الجزاءات السياسية والاقتصادية على الدولة المعتدية إلى أن تتوقف روسيا عن انتهاك حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتا وتفرج عن جميع مواطني أوكرانيا المحتجزين بشكل غير قانوني وتنهي احتلال جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

ليس لدي وصفة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وقد تم طرح أفكار ومبادرات مختلفة لتوفير زخم إضافي. ولم ينجح أي منها حتى الآن. فلا يزال الناس يُقتَلون ولا تصمد اتفاقات وقف

إطلاق النار وتواصل الحالة الإنسانية تدهورها. وأفضل يمكن أن يفعله المجلس اليوم هو الإعراب عن القلق أو دعوة الطرفين إلى القيام بعمل ما. وهذا أمر مؤسف جدا، ولا سيما أن الطرفين حاضران في القاعة، على الرغم من أن أحدهما يدعي بأنه ليس طرفا.

لنكن عمليين. أود أن أقترح تدابير محددة وبسيطة وقابلة للتنفيذ يمكنلروسيا تنفيذها، إذا كانت موسكو ترغب حقًا في الإسهام في حل النزاع وجعل حياة المدنيين على الأقل في منطقة الصراع أسهل قليلاً.

أولاً، يجب أن تضمن استمرار ما يسمى وقف إطلاق النار خلال موسم الحصاد، الذي اتفقت عليه رباعية النورماندي، وتسحب الأسلحة الثقيلة. ثانياً، ينبغي أن تزيل العقبات التي تعرقل عملية تبادل الأسرى، بما في ذلك فيما يتعلق بالمواطنين الأوكرانيين الذين تحتجزهم سلطات الاحتلال الروسية وإتاحة الوصول إليهم بما في ذلك من خلال اللجنة الدولية الصليب الأحمر والسماح بالبحث عن المفقودين. ثالثا يجب أن تفرج بدون قيد أو شرط عن ٢٤ من الجنود الأوكرانيين، على النحو الذي أمرت به المحكمة الدولية لقانون البحار. رابعا يجب أن تسحب جيشها من منطقة فك الاشتباك وتقوم بتفكيك تحصيناته فيها. خامسا ينبغي أن توافق على فتح نقاط تفتيش عبور إضافية.

بالطبع هذه قائمة قصيرة للغاية ويمكنني الاستمرار في سرد التدابير ذات الصلة. ولكن يجب أن نبدأ من مكان ما. فلنحدث أثرًا. كما قال الفيلسوف الصيني الشهير لاو تزو قبل قرون: ”رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة“.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود في الواقع أن أعلق على الملاحظات التي أبداها بعض الزملاء في بياناتهم.

سأبدأ بصديقي السفير هويسغن. لا أعرف من أخبره بما قلته، لكن الطريقة التي فسر بها بياني توضح أنه تم إعادة صياغته بطريقة غير دقيقة. ويمكنني أن أكرر بياني له شخصيًا في وقت لاحق إذا ما أراد ذلك.

ومع ذلك لن أعلي من قدر زميلي البريطاني بالرد على أسئلته العديدة. ولا يرجع ذلك إلى عدم احترامي لزميلي بل إلى حقيقة بسيطة أنه لا يحتاج إلى هذه الردود. إنه يعيش في إطار نموذجه الخاص وتلك الأسئلة التي طرحها هي بالنسبة له مجرد خطابة. وهي تتضمن أيضًا الردود التي يرغب في سماعها، وبالتالي لا يحتاج إلى إجابات أخرى. وبالمناسبة، إقترحت أن يقوم زميلي البريطاني بزيارة شبه جزيرة القرم شخصيًا وإلقاء نظرة على ما يسمى معاناة القرم، بمن في ذلك تتار القرم، حتى يتمكن من استخلاص استنتاجاته الخاصة بدلاً من قراءة بيان أرسلته له على النحو الواجب وزارة الخارجية البريطانية.

وبالمناسبة، في شبه جزيرة القرم سيكون من الممكن التعرف على النظام التعليمي بلغات الدولة الثلاث: الروسية والأوكرانية ولغة تتار القرم، والتي كان زميلنا الأمريكي قلقا بشأنها للغاية اليوم. لكنه لم يتفوه ولو بكلمة واحدة بشأن موضوع جلسة اليوم، ولم يعلق بأي حال على كلمات المفوض السامي للأقليات القومية، الذي قدم بالفعل الكثير من المعلومات المثيرة للاهتمام.

لقد افترضنا أن عددًا من أعضاء المجلس سيبذلون قصارى جهدهم لتجنب مناقشة الموضوع المطروح اليوم. لقد أثاروا العديد من المسائل لكن ليس المسائل التي اقترحناها للمناقشة. وهذا حقا ليس مفاجأة بالنسبة لنا. وقد حاولنا منذ فترة طويلة أن نبلغ المجلس بأن الصورة الراسخة في أذهان الأعضاء التي رسمتها لهم كما يجب السلطات الأوكرانية وتعرض لهم أوكرانيا كدولة محبة للحرية والديمقراطية وتشارك في صراع غير متكافئ مع معتد متوحش، لا علاقة لها بالواقع.

إنهم لا يرون أن واقع الحالة في الحقيقة هو محض خيالهم أو بالأحرى الأسطورة التي أوجدوها، وبشكل أكثر دقة ربما هم ببساطة لا يرغبون في رؤية ذلك الواقع. إنهم لا يرغبون في أن يفهموا أن تساهلهم مع كييف يغذي الشعور بانعدام حكم القانون وإباحة كل شيء والإفلات من العقاب. إنهم لا يرغبون في سماع أن ما يحدث بالفعل في أوكرانيا، إنما هو العداوة والعداء اللذين يتم إذكاؤهما في المجتمع تجاه الاتحاد الروسي. سأقدم ثلاثة أمثلة موجزة لتوضيح ذلك.

أعلنت القناة التلفزيونية الأوكرانية ''نيوز وان'' عن بث تلفزيوني ورابط مع قناة ''راشا وان''. وتم تعقب المواطنين العاديين، وليس السياسيين، إلى مستوى غير مسبوق من قبل القوميين بتواطؤ من السلطات. وظهرت معلومات أمس بأن قوات الأمن الأوكرانية قد استمعت إلى أقوال المنتج العام للقناة كجزء من ''قضية إجرامية تشمل التعدي على الدولة أو خيانتها''، كل هذا لمحاولة إعداد بث تلفزيوني. تم إطلاق النار على مبنى القناة الأوكرانية ''١١٢ أوكرانيا'' بقذائف الهاون في وسط كييف لعزمها عرض فيلم وثائقي يحمل عنوان ''كشف أوكرانيا''، من إخراج أوليفر ستون المخرج الأمريكي الشهير. وقد استنكر الاتحاد الوطني للصحفيين في أوكرانيا هذا الهجوم بقذائف الهاون، الذي قال إن هناك حربا في أوكرانيا ضد الصحفيين ووسائل الإعلام. وقد أوصى دميترو ياروش الرئيس السابق لحزب القطاع الأيمن والنائب في البرلمان المنتهية ولايته بأن يستقيل عمال القنوات التلفزيونية وأن يصمت جميع المعنيين بانتهاكات حقوق الإنسان وحرية التعبير.

وظل كيريل فيشينسكي، رئيس وكالة ريا نوفوستي أوكرانيا للأنباء، مسجونا منذ عام الآن. وهو متهم بخيانة الدولة بسبب بعض التقارير التي قدمها والأمثلة كثيرة للغاية. ويمكنني سرد الكثير منها لكن أعضاء المجلس، على الأقل الكثير منهم، لا يرغبون ببساطة في سماعها.

ونأسف لعدم تمكن البعض من مقاومة إغراء استخدام جلسة اليوم للاستفادة من المسألة الحساسة المتمثلة في كارثة إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في أوكرانيا في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤. عشية الذكرى السنوية الخامسة لهذه المأساة، ونقدم مرة أخرى خالص تعازينا لأسر الضحايا. ونعتقد أن كل أسرة تستحق أن تعرف حقيقة ما حدث بالفعل في ذلك اليوم المؤسف. ولهذا السبب طلبنا منذ البداية إجراء تحقيق دولي شامل ومحايد تمشياً مع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) وشددنا مراراً على استعدادنا للمشاركة وتقديم الدعم اللازم.

وللأسف، لا يمكننا الوثوق في أن تكون تصرفات فريق التحقيق المشترك الذي يتكون من أستراليا وبلجيكا وهولندا وماليزيا وأوكرانيا نفسها نزيهة. وظهرت أسئلة بخصوص إجراءات العمل مباشرة بعد توقيع أربع من أصل خمس دول في ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٤ اتفاقية سرية مكنت من التلاعب بجميع المعلومات. ولطالما حُرمت ماليزيا من فرصة المشاركة الكاملة في التحقيق. ولا أعرف ما إذا كان المجلس قد سمع أن رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد شكك خلال اجتماع مع الصحفيين عقد في ٣٠ أيار/مايو، في نتائج أو نتيجة عمل الفريق. ونتفق مع رأيه في أن هناك انطباعًا بأن الغرض من التحقيق ليس تسليط الضوء على ظروف ما حدث بل إلقاء اللوم على الاتحاد الروسي.

بالمناسبة، أنا مندهش لأن البيان الذي أدلى به صديقي السفير هويسغن، الذي أشار إلى القانون الدولي وأظهر مستوى لا يصدق من العدمية القانونية ودعا من خلاله الاتحاد الروسي إلى دفع تعويضات للضحايا بدون إجراءات قضائية وفي وقت لم يتم فيه بعد تحديد الجاني. وأود أن أشير إلى حقيقة أننا نقلنا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بيانات الرادار الأولية بدون تعديل، ونظل الوحيدين الذين قمنا بذلك.

وفيما يتعلق بالرحلة MH-17، أود أن أسأل زميلنا ممثل الولايات المتحدة عن الصور التي التقطتها سواتل الولايات

المتحدة من موقع تحطم الطائرة التي تم الحديث عنها لفترة طويلة ورفضت الولايات المتحدة تقديمها. في مؤتمر صحفي عُقد مؤخرًا في ١٩ حزيران/يونيه، لم يتمكن ممثلو فريق التحقيق المشترك من الإجابة على سؤال لماذا لم يتم أخذ البيانات الروسية في الاعتبار، مع عدم تقديم بيانات الدول الأخرى، تمامًا كما لم يتمكنوا من القول لماذا تجاهلوا حقيقة أن القذيفة التي زُعم أنها أسقطت طائرة بوينغ أطلقتها القوات المسلحة الأوكرانية، عندما تم عرض هذه الحقيقة من قبل الجانب الروسي بعد أن عرض فريق التحقيق المشترك نفسه شظايا من هذه القذيفة. والتسييس من جانب هذا الفريق أمر واضح تماما بالنسبة لنا.

وأنا لن أتكلم بالتفصيل عن حادثة مضيق كيرتش. وسأقول ببساطة إنني لا أعرف ما إذا كان أعضاء المجلس على علم بذلك أم لا: لقد اقترحت روسيا الإفراج عن أولئك البحارة وعودتهم إلى أوكرانيا شريطة أن يوافقوا على المشاركة في إجراءات جنائية تتم في الاتحاد الروسي. وقد رفض وزير خارجية أوكرانيا فورا هذه الفكرة، والتي شكك فيها الرئيس زيلينسكي لاحقا وألقى بظلال من الشك عليها.

ولن أتكلم عن ذلك، ولكن سأتلو اقتباسا واحدا عن كيف أن النائب السابق لرئيس الإدارة الرئاسية أندري بورنتوف قدم، في اليوم السابق لتنصيب الرئيس الجديد، شكوى إلى المكتب الحكومي للتحقيقات بشأن إجراءات اتخذها الرئيس السابق بوروشينكو فيما يتعلق بتلك الحادثة:

> ”إن الحالات المذكورة أعلاه نتجت عن إجراءات متعمدة غير قانونية اتخذها شخص كان في ذلك الوقت يشغل منصب رئيس أوكرانيا، وكان القائد العسكري الأعلى للقوات المسلحة في البلد. وبعبارة أخرى أصدر الرئيس بوروشينكو عمدا تعليمات أو وافق على تعليمات تأمر بنقل مجموعة من السفن البحرية التابعة للقوات المسلحة الأوكرانية من البحر الأسود إلى بحر أزوف عبر مضيق كيرتش، والذي كان تحت السيطرة الكاملة للقوات البحرية الروسية الأكثر تفوقا بوضوح. وقد فعل ذلك بوصفه جزءا من مجموعة منظمة من الأفراد لديهم معلومات كاملة عن التوترات في مضيق كيرتش ويدركون احتمال قيام القوات المسلحة للاتحاد الروسي بعمل عدواني ويعون تماما المخاطر على حياة وصحة وحرية الجنود الأوكرانيين فضلا عن الأضرار والخسائر المحتملة في المعدات العسكرية والأسلحة نتيجة لأفعاله.“

في الختام، أود أن أقول لزميلي الممثل الأوكراني ما يلي: استخدم زميلي الممثل الأوكراني أسلوب تحريف الأفكار المعروف، وهو أسلوب مفضل للسياسيين الأوكرانيين منذ أمد بعيد. وكأنه لم يحضر الجلسة المعقودة بمناسبة ذكرى توقيع اتفاقات مينسك عندما رد ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على السؤال المتعلق بوجود قوات روسية في منطقة دونباس، ولم نكن نحن الذين رددنا على ذلك السؤال. ونذكر جيدا ما قاله ممثلو المنظمة في ذلك الصدد.

ومع ذلك، فإن الجانب الأوكراني يستخدم بعناد مصطلح ”المقاتلين الروس“. وبطبيعة الحال من الممكن أن يكونوا روسا – فهناك العديد من الروس في أوكرانيا – ولكنهم في الواقع ممثلون لمنطقة دونباس وليس للاتحاد الروسي. وبالمناسبة، فقد فات عليه أن يذكر عدد المدنيين الذين ماتوا في دونباس ولوهانسك ودوينتسك الذين ماتوا نتيجة لقصف القوات الأوكرانية ”الباسلة والنبيلة“. وأود أن أشدد على أن أولئك كانوا من المدنيين. وأود أن أؤكد مجددا أنه، بحسب فهمنا، فإن دونباس لم تكن هي التي زحفت باتجاه كييف، بل إن كييف هي التي جاءت إلى دونباس.

ولن أستمر في وصف الطريقة التي ظلت أوكرانيا تخرب بها اتفاقات مينسك. لقد اقترح ممثل أوكرانيا في وقت سابق تدابير ينبغي اعتمادها للبدء في تسوية النزاع، غير أنه تكلم مخاطبا الجانب الروسي، مستخدما لأسلوب تحريف الأفكار

مرة أخرى. وسبق أن قلنا ونقول وسنواصل القول بأنه لن يُحرز أي تقدم في هذا النزاع إلى أن يدخل الجانب الأوكراني في حوار مباشر مع ممثلي دونيتسك ولوهانسك – لا مع روسيا. وقد تساءلتُ مرات عديدة في هذه القاعة:

لماذا عندما نناقش النزاعات الأخرى التي، للأسف، تجتاح العالم – النزاع السوري أو اليمني أو الليبي أو في الواقع أي نزاع آخر – ندعو أطراف النزاع إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات ولا ندَّعي أن عناصر فاعلة خارجية تحل محل أطراف النزاع تلك. وفي حالة أوكرانيا وحدها. يحاول العديد من أعضاء المجلس بعناد إرغامنا على تحريف الأفكار وحمل روسيا على إجراء محادثات مع أوكرانيا، بدلا من الأفراد في دونباس ودونيتسك ولوهانسك الذين يشكلون الأطراف المباشرين في هذه المواجهة.

أخيرا، ذكر ممثل أوكرانيا أننا نصدر تعليمات للأوكرانيين بشأن اللغة التي يلزم التخاطب بها في أوكرانيا. ونحن لا نصدر أي تعليمات من هذا القبيل. فذلك قانون أوكرانيا، الذي يوجه إلى مواطنيها تعليمات باللغات المسموح لهم التخاطب بها واللغات التي لا يُسمح لهم بالتخاطب بها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل أوكرانيا الإدلاء ببيان آخر.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالروسية*): من باب الاحترام لزميلي الروسي، السيد فاسيلي نيبنزيا، اخترت أن أتكلم بالروسية، لا سيما وأن ذلك يبدو مناسبا في ضوء موضوعه الملفق لجلسة اليوم. وسأتوخى الإيجاز الشديد.

لقد أثار البيان الثاني الذي أدلى به السيد نيبينزيا قلقي الشديد، وتحديدا، أنه خلط مرة أخرى بين جلسة لمجلس الأمن وبرنامج حواري – برنامج حواري شهير جدا في روسيا، عنوانه ”٦٠ دقيقة، مع أولغا سكابيفا“. غير أن جلسة اليوم ليست برنامجا حواريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.